الثوابت والمتغيرات الموجهة لسياسات التنمية العمرانية في أطار وحدات التنمية الإقليمية

محمود أمين علي*

ملخـــص

تتنوع أساليب وسياسات التنمية العمرانية للأقاليم بتنوع الأنماط والخصائص المميزة لهذه الأقـاليم مـن ناحية، وطبيعة المشكلات البيئية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها من ناحية أخري، وترتكز سياسات التنمية العمرانية للأقاليم في معالجتها لهذه المشكلات على محورين تنمويين متكاملين هما: تقسيم الأقاليم إلى وحدات تنموية إقليمية صغرى بحيث يتحقق التكامل الاجتماعي والاقتصادي والعمراني بكل من هذه الوحدات التنموية الصغرى، على أن تتوافق هذه الوحدات مع نسق توزع وخصائص التجمعات المنتشرة بالأقاليم، والعمل على تخطيط منظومة متدرجة الأدوار والوظائف من مراكز النمو والتنمية، على مستوى كل وحدة من هذه الوحدات التنموية، بحيث يتحقق لها أكبر قدر من الاكتفاء من الخدمات والأنشطة الاقتصادية، وفي ظل مثل ذلك التنوع في الخصائص المميزة للأقاليم وتعدد العوامل المؤثرة بها، تتحدد قضية البحث في دراسة أساليب وسياسات التنمية العمرانية للأقاليم، وتشخيص طبيعية تأثيرات هذه الخصائص والعوامل، التي تمثل موجهات أساسية في تحديد هذه الأساليب والسياسات التنموية، مع التركيز على ما تتضمنه هذه السياسات من توجهات تخطيطية تتمثل في التقسيم إلى وحدات تنموية صغرى متكاملة، وبناء منظومات متدرجة من مراكز النمو والتنمية.

ويهدف البحث إلى استخلاص منهجية مقترحة لتحديد الثوابت والمتغيرات الموجهة للسياسات العمرانية الأنسب لتنمية الأقاليم، وتوجيه القرارات التخطيطية لتحديد خصائص وحدات التنمية الإقليمية ألصغري ومنظومات مراكز النمو والتنمية بها.

وتتحدد منهجية البحث لمعالجة تلك القضية في المراجعة النظرية لأساليب وسياسات التنمية العمرانية للأقاليم، ثم التحليل المقارن للتجارب التخطيطية في بعض الأقاليم ذات الأنماط والخصائص المميزة، حيث تم اختيار كل من منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية ومحافظة المنوفية بجمهورية مصر العربية كحالات دراسية، ومن ثم الوصول إلى أهداف البحث.

١- السياسات العامة للتنمية الإقليمية الشاملة- الخصائص المميزة والعوامل الإقليمية الموجهة

تتنوع طبيعة الأقاليم وتتعدد خصائصها المميزة لها في أنماط عدة، حيث يمكن تصنيف الأقاليم في عدة أطر نوعية مختلفة، ففي أطار التصنيف الجغرافي والطبيعي توجد الأقاليم الساحلية، الأقاليم الصحراوية، الأقاليم الجبلية، والأقاليم المنبسطة لأودية ودلتا الأنهار[٧]، وفي أطار التصنيف الاقتصادي توجد الأقاليم الصناعية، الأقاليم الزراعية والرعوية، الأقاليم السياحية، والأقاليم التعدينية الاستخراجية[٣]. وفي أطار التصنيف الاجتماعي توجد الأقاليم الحضرية والأقاليم الريفية، ولعل أبرز هذه الأطر لتصنيف أنماط الأقاليم هو التصنيف العمراني الذي يرتكز

* أستاذ مساعد قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة والتكنولوجيا – جامعة المنوفية
خبير تخطيط حضري – وزارة الشئون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية

بصفة أساسية على خصائص نسق توزع التجمعات العمرانية وأحجامها ووظائفها الإقليمية، حيث توجد الأقاليم المتجانسة Homogeneous Region، والتي تكون متجانسة من حيث الخصائص الطبيعية، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ومتكاملة الأنشطة الاقتصادية الأساسية وغير الأساسية، أما من الخصائص العمرانية فتتمتع بتوازن انتشار التجمعات العمرانية عبر الإقليم، وتوازن تدرج أحجامها ووظائفها الإقليمية. كما توجد الأقاليم العقدية Nodal Region، وفيها تتوزع التجمعات العمرانية وفق أنساق من الأطر والنطاقات التأثيرية لأقطاب مركزية مسيطرة ومهيمنة من حيث الحجم، ومقدار تركز الأنشطة الحضرية بها، ومقدار تركز الأنشطة الاقتصادية الرئيسية كذلك، وترتبط باقي التجمعات المتواجدة بالإقليم بهذا القطب اقتصاديا وخدميا. أما الإقليم التخطيطي Planning Region، فهو إقليم مميز تخطيطيا من حيث كونه وحده تنموية إقليمية متكاملة وتتمتع بدرجة كبيرة من الاكتفاء الذاتي من حيث الموارد والإمكانات. ويتميز الإقليم التخطيطي بأنه يدار بمنظومة من السياسات التخطيطية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، بواسطة هيئة تنظيمية تتمتع بصلاحيات وآليات لتنفيذ هذه السياسات[٢١].

وفي ظل هذا التعدد والتنوع الكبير في أنماط وخصائص الأقاليم، فقد مثل ذلك التنوع أحد العوامل الرئيسية في تنوع أساليب وسياسات التنمية الشاملة للأقاليم العمرانية، وذلك في أطار التفاعل الايجابي مع العوامل والخصائص المميزة لهذه الأنماط، حيث يمكن القول بتنوع سياسات التنمية الإقليمية في أطار إستراتيجيتين رئيسيتين هما إستراتيجية التركيز وإستراتيجية الانتشار[٣].

تقوم إستراتيجية التركيز على أساس تعزيز التنمية في المدن الأولى الكبرى بالإقليم، والتي تتمتع بالسيادة في إطار هيكل العمران وترتيب الأحجام والوظائف، بحيث يؤدي تركيز وتعزيز التنمية في هذه المدينة الأولى إلى خلق قطب حضري مسيطر يعمل على نشر التنمية بالتأثير المتتابع على باقي تجمعات الإقليم. تتميز هذه الإستراتيجية بأنها تحقق الكفاءة والجدوى الاقتصادية القصوى لمشروعات التنمية. وعلى الرغم مما يؤخذ على هذه الإستراتيجية من كونها تتجنب توطين مشروعات التنمية في التجمعات الصغرى التابعة، إلا أنها تتميز بالملائمة للدول محدودة الموارد والإمكانات، ولنجاح مثل هذا النمط من التنمية يحتاج الإقليم إلى شبكة ربط فعالة من الطرق ووسائل النقل والمواصلات تربط بين كافة تجمعات الإقليم، وفي المقابل فأن إستراتيجية الانتشار تقوم على نشر مشروعات التنمية على كافة تجمعات الإقليم، بشكل متدرج ومتوازن مع أحجام هذه التجمعات وإمكاناتها وطاقاتها الاستيعابية، ووظائفها الإقليمية المقررة، بحيث يمكن تجميعها في وحدات تخطيطية صغرى تقوم على منظومة متدرجة ومتكاملة من مراكز النمو والتنمية متنوعة الوظائف والأحجام.

وتهدف إستراتيجية الانتشار إلى تحقيق التنمية في كافة تجمعات الإقليم بدرجات متناسبة، من منطلق أهمية العدالة في توزيع الاستثمارات والمشروعات على كافة أنحاء الإقليم. وعلى الرغم مما يؤخذ على هذه الإستراتيجية من أنها الأعلى من حيث الإنفاق وتباطؤ معدلات العائد الاقتصادي إلا أنها تناسب الدول الغنية بالموارد والإمكانات [٣]. وبين هذا وذاك تتواجد إستراتيجية الانتشار المتمركز، والتي تقوم على اختيار عدد من التجمعات العمرانية التي يتم تعينها كمراكز رئيسية للنمو والتنمية في أطار نطاقها ألتأثيري، وذلك ضمن منظومة متدرجة الوظائف والأحجام من هذه المراكز، ومن ثم يتم توزيع الاستثمارات والمشروعات الإنمائية على هذه المراكز لتعمل كمراكز تحفيز تنموي لباقي التجمعات الواقعة في نطاقها التأثيري. وتهدف إستراتيجية الانتشار المتمركز إلى القضاء على ظاهرة السيادة والتسلط للمدينة الأولى الكبرى. تتدرج الأدوار التخطيطية الوظيفية لمراكز تحفيز ونشر التنمية مابين أقطاب للنمو هي الأعلى من حيث تركيز الأنشطة والاستثمارات ومدى نطاقها ألتأثيري، يليها مراكز النمو، ثم

نقط النمو[٣].

وفي ظل خصائص كل من هذه الاستراتيجيات وما يتبعها من سياسات للتنمية الإقليمية يتحدد كيفية تخطيط وتقسيم الأقاليم إلى وحدات تنموية صغرى وتشكيل منظومات من مراكز النمو والتنمية بها.

٢- الأصول التاريخية لنظريات التمركز العمراني كأساس لسياسات التنمية الإقليمية

في بدايات النصف الأول من القرن العشرين قدم عدد من المخططين الاقتصاديين والجغرافيين نظرياتهم الأولى حول عوامل تحديد المواقع المثلى لمراكز النمو والتنمية ونطاقاتها التأثيرية[١٦]. ولقد تميز البعض من هؤلاء الرواد من المنظرين الاقتصاديين والجغرافيين بتوسعة الرؤى والأفكار الأساسية، من الأطر الاقتصادية إلى الأطر الجغرافية المكانية، بتضمين نظرياتهم حول مراكز النمو والتنمية أفكار وأسس لتحديد النطاقات التأثيرية التي تشتمل على مصادر الطلب على الأنشطة والخدمات بهذه المراكز، هذا بالإضافة إلى أفكار وأسس لتصنيف متدرج لمساحات هذه النطاقات التأثيرية وفقا لمستويات هذه المراكز، من بين هؤلاء الرواد الأوائل برز كل من لوش وكريستالر، ثم تبعهم فوكس، بيري، وبيرو[٢٠]، في عام ١٩٣٣م وضع والتر كريستالر Walter Christller نظريته الرائدة لتخطيط وتنمية الأقاليم باستخدام منظومة متدرجة من مراكز النمو، والتي عرفت "بنظرية الأماكن المركزية" Central Place Theory، والتي قام بتطبيقها في تخطيط وتنمية إقليم جنوب ألمانيا، وتقوم "نظرية الأماكن المركزية" على فكرة تحقيق التنمية المتكاملة للإقليم، من خلال توزيع وتركيز الأنشطة والخدمات في عدة مواقع مركزية خلال الإقليم، على هيئة مراكز للنمو والتنمية، وتتوزع هذه المراكز وظيفيا على عدد من المستويات المتدرجة بشكل هرمي، حيث لكل مركز وظيفته ودوره الإقليمي، كما أن لكل مركز نطاقه التأثيري والمسافة القصوى المحددة لهذا النطاق. وتتوزع وتنتظم هذه المراكز في إطار تشكيل سداسي متدرج المستويات والمساحات للنطاقات التأثيرية لها، بحيث تنتشر وتغطي كامل مساحة الإقليم. ولقد صاغ كريستالر نظريته هذه لتحقيق مجموعة أهداف من أهمها[١٦]:

- تحقيق العدالة والمساواة بين العرض والطلب في الخدمات والأنشطة عبر الإقليم.
- أن يكون مجمل مسافات التنقل للحصول على الخدمات والسلع أقل ما يمكن.
- إعداد مراكز الخدمات والتسوق التي تخدم النطاق الواحد يجب أن تكون أقل ما يمكن.

على أن كريستالر وضع بعض الفروض النظرية الواجب تواجدها بالإقليم كي تتحقق أهداف النظرية، من أهمها[٣]:

- استواء مظاهر السطح للإقليم وعدم وجود عوائق وحدود طبيعية تحول دون التنقل بين مناطق الإقليم.
- انتشار متوازن للتجمعات السكانية خلال الإقليم، مع تجانس للخصائص الاقتصادية ومستويات الدخول لهم.
- حرية التنقل خلال الإقليم ووفرة وسهولة المواصلات ومعقولية تكاليف التنقل بالتناسب مع المسافات المقطوعة.

وفي ١٩٥٤م قدم أوجست لوش August Losch نظريته الخاصة عن أسس اختيار المواقع الأمثل لتمركز الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، والتي تعد محفز رئيس للتنمية في الإقليم، بناء على حجم وطبيعة انتشار أسواق الطلب على منتجات هذه الأنشطة الاقتصادية عبر الإقليم، حيث عمد لوش إلى تحديد النطاق التأثيري للمركز بحيث يحقق خفض تكاليف النقل والتنقل ما بين هذه الأسواق ومراكز الإنتاج إلى أدنى قدر، وحيث اعتبر لوش أن هذه المراكز المجمعة للأنشطة الاقتصادية هي مراكز للنمو والتنمية خلال الإقليم، فقد اقترح توزيعها عبر الإقليم في إطار شبكة ممتدة من هذه المراكز ونطاقاتها التأثيرية، بحيث تغطي كافة التجمعات السكانية بالإقليم. ويرى لوش إن هذه التغطية الكاملة لحيز الإقليم بالنطاقات التأثيرية لهذه المراكز لسوف تحقق عدالة الفرص لكل من المنتجين والمستهلكين، يدعمها في ذلك ما

يلي[١٦]:

– حدود نطاقات التسوق والانتفاع بالسلع والخدمات لكل مركز محددة وثابتة، ومن ثم فإن حجم الطلب محدد كذلك.

– مراكز الإنتاج والخدمات في المواقع المثلى بالنسبة لنطاقات التسوق.

– أسعار السلع والخدمات سوف تساوي متوسط التكاليف.

ومع تطور آليات الإنتاج وتعدد مدخلات الأنشطة الاقتصادية وتنوع مخرجاتها، بالإضافة إلى تطور وسائل المواصلات والنقل وقصر زمن الرحلات وخفض تكاليفها، بدا للعديد من المخططين، إمكانية تجاوز القدرات الإنمائية لمراكز النمو Growth Center لنطاقاتها التأثيرية التقليدية، من خلال تنمية قدرات الاستقطاب والتأثير للأنشطة الاقتصادية الرئيسية على الأنشطة الاقتصادية التابعة لها، استنادا إلى الروابط الإنتاجية بينهم، وعليه تصبح هذه المراكز ذات قدرات أعلى في تحفيز التنمية على مستوى كامل الإقليم، ومن ثم عرفت مثل هذه المراكز بأقطاب النمو Growth Pole[١٧].

في هذا الإطار، قدم المخطط الاقتصادي فرانسيس بيرو Francies Perroux (١٩٥٠) أول تحديد لمفهوم وخصائص "أقطاب النمو" حيث ضمنه أنها مراكز تجمع للأنشطة الاقتصادية (الصناعية على سبيل المثال) ذات القدرة على تحفيز التنمية على مستوى الإقليم، بل وتتجاوزه أحيانا إلى المستوى القومي، وذلك بفعل قوى الاستقطاب والتأثير التي تتمثل في الروابط الإنتاجية بينها وبين أنشطة أخرى تابعة، سواء مغذية أو مكملة، وتتحدد أهم فعاليات التنمية لهذه الأقطاب في توفير احتياجات السكان من السلع والخدمات، كذلك فرص العمل. ويضيف فوكس Fox (١٩٦٧) في مجال تعريف وتحديد طبيعة وخصائص أقطاب النمو إضافة أخرى متميزة تتضمن بعض الأبعاد القومية لتحديد وظائف هذه الأقطاب، تتحدد فيما يلي[١٧]:

– يتجاوز الدور التنموي لقطب النمو مفهومه الإقليمي إلى كونه أداة لتنفيذ سياسات التنمية القومية على مستوى الدولة، حيث يقوم كل قطب بتفعيل هذه السياسات فيما يخص الإقليم التابع له.

– تعد أقطاب النمو أدوات أساسية لتوزيع الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية والخدمات وفقا للخطط القومية والإقليمية، ومن ثم فهي أحدى الجواذب لرؤوس الأموال، وإحدى المولدات الرئيسية لفرص الإعمال والوظائف.

– تتميز أقطاب النمو بتركزات كثيفة للأنشطة الخدمية الحضرية والإدارية الحكومية، خاصة القومية والإقليمية منها.

٢–١– تجارب تطبيقية لفكر مراكز النمو والتنمية ونطاقاتها التأثيرية:

في دراسة تطبيقية أعدها بيري Berry لتطبيق مفاهيم وأسس نظريات الأماكن المركزية لتوزيع وتصنيف مراكز الخدمات والتسوق في إقليم جنوب غرب أيوا (١٩٦٧م)، أمكن من خلال رصد وتحليل الطلب على الأسواق والخدمات بالإقليم تشكيل منظومة هرمية متدرجة من مراكز الخدمات والتسوق تتكون من خمسة مستويات موزعة كما بالشكل (١).

في هذه المنظومة يمثل أعلى مستويات المراكز مدينة أوماها التي تعد عاصمة الإقليم، يليها في المستوى الثاني أربع مدن كبيرة هي أطلنطا وكورنينج وريدلوك وجلين وود، ثم المستوى الثالث ويمثله تسع بلدات صغيرة، ثم المستوى الرابع ويمثله تسع عشرة قرية كبيرة، وأخيرا المستوى الخامس ويمثله ثلاث عشرة قرية صغيرة، وبذلك تتمثل المنظومة الهرمية للمراكز في متوالية متضاعفة هي ١: ٤: ٩: ١٩: ١٣. ويؤشر ذلك إلى أن الواقع الفعلي لشبكة العمران بالإقليم، وأحجام وخصائص التجمعات القائمة، وكيفية توزع الخدمات والأسواق، ومصادر واتجاهات الطلب على هذه المراكز من قبل سكان الإقليم، كثيرا ما ينتج نسقا خاصا لمنظومة تدرج مراكز الخدمات والتسوق يمثل نتاجا للتفاعل مع العوامل والمؤثرات الخاصة بنسق العمران القائم بالإقليم[١٦].

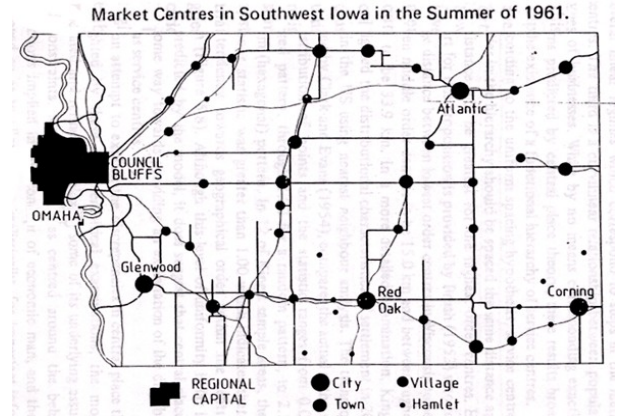

شكل ١- دراسة توزيع مستويات مراكز التسوق والخدمات بإقليم جنوب غرب أيوا (بيري ١٩٦٧).

٣-أقطاب ومراكز النمو كعوامل أساسية في تقسيم الأقاليم إلى "وحدات تنموية صغرى" - الأسس والمفاهيم:

في كثير من الأحيان تعظم مساحة الإقليم وتتباين خصائصه الطبيعية وتتنوع مقوماته الاقتصادية، وقد تتوزع به التجمعات العمرانية في صورة مجموعات عمرانية مترابطة، تظهر على هيئة وحدات إقليمية صغرى، هذه الوحدات تكون في الغالب مميزة من حيث المقومات التخطيطية، وتمتع بميزات نسبيه على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

حينئذ يعمد المخططون إلى تقسيم الإقليم إلى ما يعرف "بالوحدات التنموية الصغرى"، ويهدف ذلك إلى تحقيق كيانات تخطيطية تتمتع بقدر من الاكتفاء الذاتي، يدعمها في ذلك منظومة من مراكز النمو والتنمية. وعلى الرغم من كون هذه "الوحدات التنموية الصغرى" لا تمثل بالضرورة كيانات إدارية ضمن منظومة الحكم المحلي للدولة، إلا أنها تتشكل من مجموعة من الوحدات الإدارية المصنفة.

في هذا الإطار، يمكن استخلاص عدد من الأسس المنهجية التي تبنتها بعض التجارب في تقسيم "الوحدات التنموية الصغرى" في إطار الإقليم الأشمل، التي من أهمها[١٨]:

أ) أن تتمتع الوحدة التنموية الصغرى بصفة التجانس من حيث الخصائص الطبيعية والبيئية، ومظاهر السطح ودرجة استوائه، وألا تتواجد عوائق طبيعية تحد من التواصل والتنقل ما بين أجزاء الوحدة التنموية الصغرى.

ب) أن يتوافق تقسيم الوحدات التنموية الصغرى مع نسق توزع التجمعات العمرانية والتركزات السكانية المنتشرة عبر الإقليم بصفة عامة، وألا يتعارض مع التقسيم الإداري للوحدات المحلية المشمولة بهذا الإقليم.

ج) أن تتمتع التجمعات العمرانية داخل الوحدة التنموية الصغرى بالتدرج في الأحجام، والأنشطة الاقتصادية والخدمات، والإمكانات التنموية، بحيث تتوفر إمكانية توزيع الوظائف والأدوار الإنمائية عليها في صورة مراكز متدرجة، على أن تتمتع هذه المراكز بالانتشار الجغرافي المتوازن مع نطاقاتها التأثيرية.

ء) أن تتصف البنية السكانية للوحدة التنموية الصغرى بالتجانس في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، وأن تتميز الموارد البشرية والقوى العاملة بالتأهيل والكفاءة والكفاية بما يتناسب مع متطلبات الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

هـ) ضرورة أن تتمتع كل وحدة تنموية بمساحات بكر وموارد اقتصادية كافية لتلبية احتياجات النمو الاقتصادي والعمراني، في إطار رؤية بعيدة المدى ترتكز على أساس ومفاهيم استدامة التنمية.

و) أن يتوفر لهذه الوحدات التنموية الصغرى شبكة من المحاور النشطة من الطرق ووسائل النقل والمواصلات، التي تربط بين التجمعات العمرانية المنتشرة خلالها، كذلك شبكة جيدة من عناصر البنية التحتية والمرافق الأساسية.

على أن هذه المفاهيم والأسس، التي تعد رواسم أساسية لتخطيط الوحدات التنموية الصغرى، كثيرا ما تتواجه والعوامل والمؤثرات الإقليمية التي تتباين فيها الأقاليم، سواء طبيعية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عمرانية، مما يؤثر في تحديد أسلوب التخطيط وسياسات التنمية لهذه الوحدات التنموية الصغرى، وكذلك خصائص تكوين منظومة مراكز النمو والتنمية بها.. ومن أمثلة هذه العوامل ما تتفرد به

الأقاليم من تشكيل طبيعي وبيئي ذو خصائص مميزة، تكوين خاص لهيكل الأنشطة الاقتصادية والموارد، نسق مميزة لتوزع وتركز العمران والسكان، وأوضاع قائمة لنظام توطن الخدمات. بناءا عليه، يعمد البحث إلى عقد دراسة تحليلية لتجربتين تطبيقيتين في مجال أعداد مخططات التنمية الإقليمية الشاملة وأساليب التقسيم إلى وحدات تنموية صغرى، وأسس تشكيل منظومات مراكز النمو والتنمية بها، في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، للتعرف على تأثيرات مثل هذه العوامل والمؤثرات كموجهات لسياسات التنمية الإقليمية الشاملة في هذه التجارب، واستخلاص أهم الدلالات والمؤشرات منها.

٤- المخطط الإقليمي لتنمية منطقة عسير- الفكر النظري والتوجهات

٤-١- منطقة عسير: تقديم وتعريف

تقع منطقة عسير في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة، وتتميز بحدود غربية ساحلية تمتد على البحر الأحمر، تبلغ مساحة منطقة عسير ٨٤ ألف كم^2، وعدد السكان ١.٩ مليون نسمة (٢٠٠٤م)، والكثافة العامة ١٦.٥ نسمة/كم^2، وتصل الكثافة في بعض مناطق التركزات إلى ٤٨ نسمة/كم^2، من الناحية الاقتصادية تتصدر منطقة عسير قائمة المناطق الريفية، حيث الزراعة هي النشاط الرئيسي ويليه الخدمات والتجارة. من أهم الخصائص الطبيعية لمنطقة عسير التنوع الكبير في الخصائص الطبوغرافية للسطح، حيث تتكون من ثلاثة قطاعات جغرافية رئيسية هي[١٢]:

- القطاع الغربي الساحلي وهو سهل ساحلي يمتد موازيا لساحل البحر الأحمر ويمثل ١٨% من مساحة المنطقة.
- القطاع الأوسط ويمتد شرق القطاع الساحلي ويمثله سلسلة جبال السروات بارتفاعات تتراوح ما بين + ١٥٠ إلى + ٣٠٠٠م فوق سطح البحر، وتبلغ نسبته ٣٤% من مساحة المنطقة.
- القطاع الشرقي ويمثله الهضبة الشرقية وما يتخللها من أودية، وتبلغ نسبتها ٤٨% من مساحة المنطقة.

٤-٢- خصائص نسق العمران للتجمعات الحضرية والريفية بمنطقة عسير

تمثل شبكة التجمعات العمرانية بمنطقة عسير نسقا مميزا من حيث التوزع المكاني لهذه التجمعات، الأحجام السكانية، ا كثافات السكانية، وصفة الانتشار والتباعد، والجدول (١) يوضح أهم خصائص هذه التجمعات[١٢].

جدول ل (١) خصائص التجمعات العمرانية الحضرية والريفية بمنطقة عسير

المحافظة	التجمعات العمرانية (مدن - قرى)								
	المدن	أحجام السكان (ألف نسمة)	المدينة الرئيسية	التجمعات الريفية	أحجام السكان (ألف نسمة)	المتوسط	إجمالي التجمعات العمرانية	إجمالي السكان (ألف نسمة)	التركز العمراني (متوسط التباعد كم)
أبها	٣	١٧٩.٨	١٥٨.٠	١١٧٩	١٦١.٦	١٣٧	١١٨٢	٣٤١.٥	٢.٢
خميس مشيط	١	٣٠٧.٤	٣٠٧.٤	٥٤١	٨٧.٤	١٦١.٥	٥٤٢	٣٩٤.٧	٣.٤
بيشه	١	٦١.٣	٦١.٣	٨٤٧	١٦٩.٨	٢٠٠.٨	٨٤٨	٢٣١	٤.٢
النماص	١	١٨.٣	١٨.٣	٣٢٥	٥٧.٦	١٧٧.٢	٣٢٦	٧٥.٨	٢.٤
محايل	١	٢٤.٤	٢٤.٤	١٥٠٤	١٨٦.٤	١٢٤	١٥٠٥	٢١٠.٨	٢.٠
سراة عبيدة	١	٩.٦	٩.٦	٥٥٧	٦٥.٦	١١٧.٧	٥٥٨	٧٥.٢	٢.٢
تثليث	١	١٠.٠	١٠.٠	٣٥٢	٥٣.٨	١٥٣	٣٥٣	٦٣.٨	٩.٧
رجال ألمع	١	١٠.٥	١٠.٥	١٢١٣	١١٧.٠	٩٦.٤	١٢١٤	١٢٧.٣	١.٥
أحد رفيدة	٣	٣٧.٠	٣٢.٢	٢١٥	٦٧.٦	٣١٤	٢١٨	١٠٤.٥	٣.٩
ظهران الجنوب	٣	٢٠.٠	١٦.٥	٤٥٦	٧٠.٣	١٥٤	٤٥٩	٩٠.٣	٢.٦
بلقرن	٢	١٧.٠	٩.٢	٤٧٣	٦٧.٠	١٤١.٦	٤٧٥	٩٣.٢	٢.٠
المجاردة	٢	١١.٨	١٠.٠	١٠١٣	٩٥.٠	٩٣.٨	١٠١٥	-	١.٧
الإجمالي	٢٠	٧٠٧.٠		٨٦٧٥	١٢٠٨.٤	١٣٩.٣	٨٦٩٥	١٩١٥	٣.١

بناءا على ما تضمنه الجدول (٣) يمكن استخلاص الخصائص المميزة للتجمعات العمرانية بمنطقة عسير كما يلي:

ا) يتميز نسق النسيج العمراني للتجمعات القائمة بمنطقة عسير بكثرة التجمعات، تقزم الأحجام السكانية، والتباعد بينها، يظهر ذلك بصفة خاصة في التجمعات الريفية، حيث إجمالي أعداد هذه التجمعات ٨٦٧٥ تجمع ريفي، ومتوسط الأحجام ١٤٠ نسمة، أما متوسط التباعد بينها فقد بلغ ٣ كم تقريبا.

ب) تباينت الأحجام السكانية للتجمعات الحضرية بمنطقة عسير، حيث تراوحت ما بين ٣٠٧ ألف نسمة لمدينة خميس مشيط إلى ٩ آلاف نسمة لمدينة بلقرن، وهناك صدارة وسيطرة كبيرة لمدينة خميس مشيط بنسبة ٤٣.٥% من إجمالي سكان المدن البالغ ٧٠٧ ألف نسمة، كما يظهر سيادة فئة المدن الصغيرة (أقل من ٢٥ ألف) بنسبة تبلغ ٧٥%، يمكن تقسيم أحجام التجمعات الحضرية إلى خمسة فئات كما يلي:

- فئة (أ) ٣٠٠ – ٣٥٠ ألف نسمة: خميس مشيط (٥%)
- فئة (ب) ١٥٠– ٢٠٠ ألف نسمة: أبها (٥%)
- فئة (ج) ٥٠ – ١٠٠ ألف نسمة: بيشه (٥%)
- فئة (د) ٢٥– ٥ ألف نسمة: أحد رفيدة – محاليل (١٠%)
- فئة(هـ)أقل من٢٥ألف نسمة:خمس عشرة مدينة (٧٥%)

د) يبلغ عدد التجمعات الريفية في منطقة عسير ٨٦٧٥ تجمع، بمتوسط ٧٢٣ تجمع لكل محافظة. تتباين الأحجام السكانية لهذه التجمعات الريفية، حيث يبلغ أقصاها في قرى محافظة أحد رفيدة بمتوسط ٣١٤ نسمة، بينما أدناها في قرى محافظة المجاردة بمتوسط ٩٤ نسمة (المتوسط العام ١٤٠ نسمة). يظهر سيادة كبيرة لفئة القرى متناهية الصغر (أقل من ٥٠٠ نسمة) بنسبة ٩٤.٣% يمكن تقسيم أحجام التجمعات الريفية إلى خمسة فئات كما يلي:

- فئة (أ) أكبر من ٥٠٠٠ نسمة: ٤ قرى (٠.٢%)
- فئة (ب) ٢٥٠٠ – ٥٠٠٠ نسمة: ١٢ قرية (١٣%)
- فئة (ج) ١٠٠٠– ٢٥٠٠ نسمة: ٩٢ قرية (١%)
- فئة (د) ٥٠٠ – ١٠٠٠ نسمة: ٣٩١ قرية (٤.٥%)
- فئة (هـ) أقل من ٥٠٠ نسمة: ٨١٧٦ قرية (٩٤.٣%)

بناء على ما تقدم، يتأكد وجود ظاهرة عدم اتزان في النسق العمراني للتجمعات الحضرية والريفية بمنطقة عسير، ويرجع ذلك إلى التفاوت الكبير بين أحجام هذه التجمعات، الهيمنة الحجمية الكبيرة للمدن الأولى، الكثرة العددية والتقزم في التجمعات الريفية، سيادة الفئة الحجمية "متناهية الصغر"، التفاوت الكبير بين أعداد التجمعات (خاصة الريفية) والكثافات السكانية على مستوى القطاعات الجغرافية والتقسيمات المحلية، ويرجع عدم الاتزان في النسق العمراني للتجمعات الحضرية والريفية بمنطقة عسير إلى عدة أسباب تمثل عوامل إقليمية مميزة للمنطقة، من أهمها:

أ) التميز البيئي والطبيعي للقطاع الأوسط الجبلي، الذي يرتفع ٢٠٠٠–٣٠٠٠م فوق سطح البحر، من حيث اعتدال المناخ، ووفرة مقومات الزراعة من أمطار وأراضي صالحة للزراعة، وكثرة المناطق الجاذبة للسياحة البيئية.

ب) التميز الإقليمي للقطاع الأوسط الجبلي من حيث تضمنه للطرق الإقليمية المؤدية إلى مكة المكرمة (المركز الأول للسياحة الدينية)، والتي تمتد حتى حدود المملكة مع جمهورية اليمن، ومن ثم اشتمل هذا القطاع على مراكز للعمران والخدمات والتجارة المحلية والدولية والسياحة البيئية، منتشرة على امتداد هذه الطرق الإقليمية والدولية.

ج) ارتكزت سياسات التنمية العمرانية الوطنية والإقليمية لسنوات طويلة على الاستجابة للمؤثرات الإقليمية، ومن ثم كان تركيز التنمية والأنشطة والخدمات في حاضرة عسير المكونة من مدينة أبها (مقر الإمارة)، مدينة خميس مشيط، ومدينة أحد رفيدة، والتي مثلت لعقود مراكز للتجارة والخدمات الحكومية والخدمات العامة.

د) يرجع تعدد وتقزم التجمعات الريفية إلى النزعات القبلية الشديدة التي يسودها الانعزالية والاستقلالية، والذي يمثل

خصوصية في المجتمعات البدوية بالمملكة، بالإضافة إلى ارتكاز هذه التجمعات اقتصاديا على الرعي والزراعات الموسمية التي تتطلب مساحات واسعة.

٤-٣- الفكر النظري والتوجه الاستراتيجي للمخطط الإقليمي المقترح لمنطقة عسير ٢٠٣٠م

بناء على المعطيات والمؤشرات المستخلصة من دراسات الأوضاع القائمة بمنطقة عسير تم إعداد المخطط الإقليمي للمنطقة، بحيث بُني الفكر النظري له، وتحددت أهدافه الرئيسية، على ما يلي[١٣]:

- الوصول بالطاقة الاستيعابية للمنطقة من السكان إلى ٤.٥ مليون نسمة عند سنة الهدف ٢٠٣٠م.

- تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات وخطط التنمية بين كافة القطاعات الجغرافية لمنطقة عسير، وذلك طبقا لتركزات السكان ووفرة المقومات والموارد الاقتصادية.

- تحقيق التوازن والتكامل التنموي بين التجمعات الحضرية والتجمعات الريفية على امتداد كامل مساحة المنطقة.

- العمل على إيجاد منظومة تخطيطية وظيفية تقوم على تشكيل هرمي متدرج من مراكز النمو الحضرية والريفية لتحقيق العدالة في توزيع الأنشطة والخدمات، وتحسين الطرق الإقليمية للربط الفعال بين هذه المراكز.

٤-٤- أسلوب التنمية في المخطط الإقليمي لمنطقة عسير ٢٠٣٠م

اشتمل أسلوب التنمية في المخطط الإقليمي لمنطقة عسير ٢٠٣٠م على توجهين تخطيطيين أساسيين هما[١٣]:

- تقسيم المنطقة إلى قطاعات ووحدات تنموية صغرى متكاملة، تتوافق جغرافيا مع خصائص التشكيل الطبيعي بالمنطقة، كما تتوافق مع التقسيم الإداري للمحافظات.

- الارتقاء بالتجمعات العمرانية الرئيسية الحضرية والريفية في إطار منظومة متدرجة من أقطاب ومراكز النمو الحضرية والريفية بهدف نشر متوازن للتنمية الإقليمية على كامل المنطقة.

٤-٤-١- تقسيم منطقة عسير إلى قطاعات ووحدات تنموية صغرى متكاملة

تضمن المخطط الإقليمي لتنمية عسير إعادة تشكيل الحدود الإدارية للمحافظات بالمنطقة بحيث يتحقق الاتزان بين المساحات والسكان والأنشطة وفرص التنمية بكل محافظة، في هذا الإطار تم استحداث ما يلي[١٣]:

أ) استحداث محافظة جديدة تضم مدن أبها وخميس مشيط وأحد رفيدة، بمساحة ٣٦٣٠ كم^2 وعدد سكان مستهدف ١.٣٣ مليون نسمة سنة ٢٠٣٠م، وتمثل قطب حضري رئيسي إقليميا ووطنيا.

ب) استحداث محافظة ساحلية تضم المراكز المطلة على البحر الأحمر في كل من محافظتي محايل ورجال ألمع، بمساحة ٣٥٨٥ كم^2 وعدد سكان مستهدف ٢٢٥ ألف نسمة سنة ٢٠٣٠م، ترتكز على السياحة والصيد كنشاط اقتصادي رئيسي.

ج) استحداث محافظة طريب، بمساحة ٧٨٢٣ كم^2 وعدد سكان مستهدف ٢١٠ ألف نسمة سنة ٢٠٣٠م، ترتكز على الصناعة والزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي.

د) استحداث محافظة بن هشبل، بمساحة إجمالية ٤٦٥١ كم^2 وعدد سكان مستهدف ٢١٥ ألف نسمة سنة ٢٠٣٠م، ترتكز على الزراعة والسياحة البيئية كنشاط اقتصادي رئيسي.

وفي رؤية متوافقة مع هذا التقسيم المقترح للمحافظات أمكن تقسيم المنطقة إلى خمس وحدات تنموية، تتوزع على القطاعات الجغرافية الثلاثة للمنطقة، كما هو موضح بالشكل (٢)، ويمكن تحديد أهم خصائصها فيما يلي[١٣]:

* **الوحدة التنموية (أ) بالقطاع الأوسط الجبلي:** تتضمن الوحدة محافظات أبها وخميس مشيط وأحد رفيدة وبني هشبل، وتشتمل على مدينة أبها التي تمثل قطب حضري رئيسي، كما تشتمل على مدينة خميس مشيط، المركز الإقليمي التجاري الأول، وخمسة مراكز نمو محلية، بالإضافة إلى ٧١ مركز ريفي متدرج، يبلغ مساحة الوحدة ٨٢٨١ كم^2، عدد السكان ١.٥ مليون نسمة، وترتكز

اقتصاديا على أنشطة الخدمات الحكومية والإدارية، السياحة البيئية، الزراعة والرعي، الصناعة والتجارة الداخلية.

* **الوحدة التنموية (ب) بالقطاع الأوسط الجبلي:** تتضمن الوحدة محافظات سراة عبيدة وظهران الجنوب، وتشتمل على مدينة ظهران الجنوب كمركز نمو إقليمي خدمي وتجاري، ٤ مراكز نمو محلية، بالإضافة إلى ٣٩ مركز ريفي متدرج، ويبلغ مساحة الوحدة ٦٩٣٠ كم^2، عدد السكان ٤٥١ ألف نسمة، وترتكز اقتصاديا على أنشطة الزراعة والرعي، السياحة البيئية، التجارة الدولية (لموقعها الحدودي مع اليمن).

* **الوحدة التنموية (ج) بالقطاع الشرقي الهضبي:** تتضمن الوحدة محافظات تثليث وطريب، وتشتمل على مدينة تثليث كمركز نمو إقليمي خدمي وصناعي، ٢ مركز نمو محلي، بالإضافة إلى ٢٥ مركز ريفي متدرج، ويبلغ مساحة الوحدة ٢٦٤٨٣ كم^2، وعدد السكان ٤١٢ ألف نسمة، وترتكز اقتصاديا على الزراعة والتعدين والصناعة.

* **الوحدة التنموية (د) بالقطاع الشرقي الهضبي:** تتضمن الوحدة محافظات بيشه وبلقرن والنماص، وتشتمل على مدينة بيشه كمركز نمو إقليمي خدمي وزراعي، ٤ مراكز نمو محلي، بالإضافة إلى ٧٤ مركز ريفي متدرج، ويبلغ مساحة الوحدة ٢٨٨٩٢ كم^2، وعدد السكان ٩٦٠ ألف نسمة، وترتكز اقتصاديا على أنشطة الزراعة والرعي والصناعة والسياحة البيئية.

* **الوحدة التنموية (هـ) بالقطاع الغربي الساحلي:** تتضمن الوحدة محافظات المجاردة، محايل، رجال ألمع، والبرك، وتشتمل على مدينة محايل كمركز إقليمي خدمي وزراعي، مدينة البرك كمركز نمو محلي رئيس خدمي وسياحي، بالإضافة إلى ٤ مراكز نمو محلية أخرى، وعدد ٧٧ مركز ريفي متدرج، يبلغ مساحة الوحدة ١٣٠٥٤ كم^2، وعدد السكان ١.٢ مليون نسمة، وترتكز اقتصاديا على الزراعة والرعي والسياحة البيئية والشاطئية.

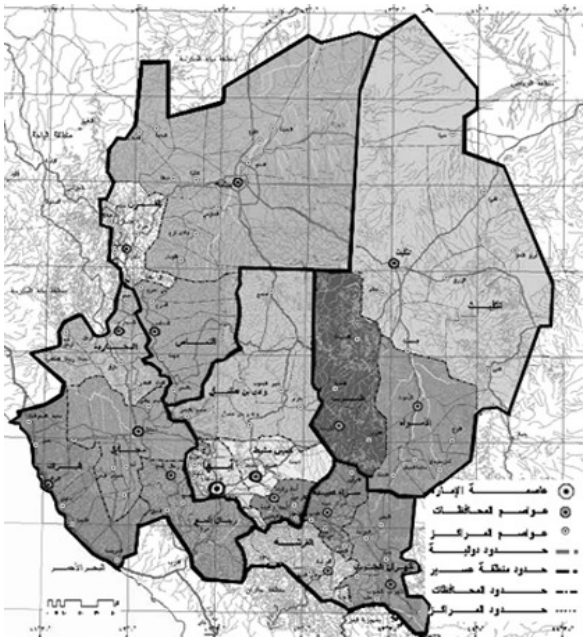

شكل ٢- التصور التخطيطي لتقسيم منطقة عسير إلى وحدات تنموي.

٤-٤-٢- الارتقاء بالوظائف والأدوار الإقليمية للتجمعات العمرانية الرئيسية القائمة

في إطار المحور الثاني لتحقيق أهداف وسياسات التنمية بالمخطط الإقليمي لمنطقة عسير تضمن المخطط ترقية الأدوار والوظائف الإقليمية لعدد من التجمعات الرئيسية القائمة، من أجل إيجاد منظومة متكاملة من المراكز التنموية المتدرجة، بحيث تتوزع على امتداد المحاور العمرانية المنتشرة عبر المنطقة. ولقد تم ترقية هذه المراكز في إطار هيكل متدرج من ستة مستويات تخطيطية، وارتكز تصنيف وترقية التجمعات المختارة إلى مستوياتها المقترحة كمراكز تنمية حضرية وريفية على عدة معايير، من أهمها: الحجم السكاني، المساحة العمرانية، تركز الخدمات الإقليمية والمحلية، وفرة الموارد والإمكانات الاقتصادية، وفرة الموارد البشرية (قوى العمل)، إمكانات الطاقة الاستيعابية للتجمع، والتمركز الجغرافي للتجمع في إطار النطاق العمراني المحيط. بلغ إجمالي المراكز التنموية المصنفة ٢٦ مركز نمو حضري متدرج، ٢٨٩ مركز نمو ريفي متدرج وكان توزعها على النحو التالي[١٣]:

- عدد (٢) مركز نمو حضري على المستوى الوطني:

٣٢٥-٥٩٣ ألف نسمة (١٤٥٠هـ)

- عدد (٤) مركز نمو حضري على المستوى الإقليمي:
  ٢٨-١٤٢ ألف نسمة (١٤٥٠هـ)
- عدد (٢٠) مركز نمو حضري على المستوى المحلي:
  ٤-٦٦ ألف نسمة (١٤٥٠هـ)
- عدد (٥٧) مركز نمو قروي للمجمعات القروية:
  ٠.٧-١٠ ألف نسمة (١٤٥٠هـ)
- عدد (٦٦) مركز خدمات قروية:
  ٠.٥- ٠.٧ ألف نسمة (١٤٥٠هـ)
- عدد (١٦٦) قرية خدمة:
  أقل من ٥٠٠ نسمة (١٤٥٠هـ)

ويوضح الشكل (٣) توزيع مراكز النمو والتنمية على منطقة عسير، وفيما يلي أهم الخصائص التخطيطية لها ( ):

أ) مراكز النمو الحضرية الوطنية: تعمل كأقطاب تنمية على مستوى المملكة، ويمثلها في منطقة عسير مدينة أبها التي تعد قطبا حضريا رئيسيا لما بها من خدمات مركزية حكومية وعامة وإدارية، مرافق إقليمية خاصة في مجال النقل والمواصلات، أنشطة اقتصادية أهمها السياحة والزراعة، كما يمثلها مدينة خميس مشيط التي تعد مركزا وطنيا للتجارة الداخلية على مستوى المملكة، هذا بالإضافة إلى تواجد منطقة صناعية بها.

ب) مراكز النمو الحضرية الإقليمية: هي مراكز تقوم بنشر التنمية في إطار القطاعات الجغرافية الرئيسية لمنطقة عسير والوحدات التنموية التابعة لها بهدف تحقيق تكامل التنمية بين المناطق الحضرية والريفية ويمثلها:

- **مدينة بيشه:** مركز نمو إقليمي خدمي يقع في القطاع الشرقي(الهضبة)، يرتكز على الزراعة والصناعة.
- **مدينة ظهران الجنوب:** مركز نمو إقليمي خدمي يقع في القطاع الأوسط (الجبلي)، ويرتكز على التجارة الدولية بين المملكة واليمن، والسياحة البيئية والزراعة.
- **مدينة تثليث:** مركز نمو إقليمي خدمي يقع في القطاع الشرقي(الهضبي)، ويرتكز على الزراعة والتعدين.
- **مدينة محايل:** مركز نمو إقليمي خدمي يقع في القطاع الغربي(الساحلي)، ويرتكز على الزراعة والسياحة المحلية.

ج) مراكز النمو المحلية: تقوم هذه المراكز بنشر التنمية على مستوى الوحدات التنموية يبلغ عددها ٢٠ مركز وتتوزع بشكل متوازن مع التقسيمات الإدارية للمحافظات، لتحقيق توازن التنمية على مستوى هذه الوحدات الإدارية، ويوضح الجدول (٢) أعداد وأسماء هذه المراكز وتوزيعها على محافظات المنطقة.

د) مراكز التنمية الريفية: تنقسم مراكز التنمية الريفية إلى ثلاثة مستويات تنموية هي:

- **مراكز النمو القروية:** وتعمل على نشر التنمية الريفية في إطار "مجمعات قروية" تم استحداثها بواسطة المخطط الإقليمي، حيث تم تحديد ٥٧ قرية تعمل كمراكز تنمية لهذه المجمعات.

- **مراكز الخدمات القروية:** وتعمل كمراكز خدمية لتوفير الخدمات الرئيسية للقرى والهجر الواقعة في نطاقها التأثيري، حيث تم تحديد ٦٦ تجمع قروي للقيام بهذا الدور.

- **قرى الخدمة:** وتمثل الحد الأدنى في التدرج الهرمي لمراكز التنمية الريفية، وهي قرى متوسطة منتخبة ضمن مجموعات القرى متناهية الصغر، يتم تركيز الخدمات الأساسية بها، ويبلغ عددها ١٦٦ قرية.

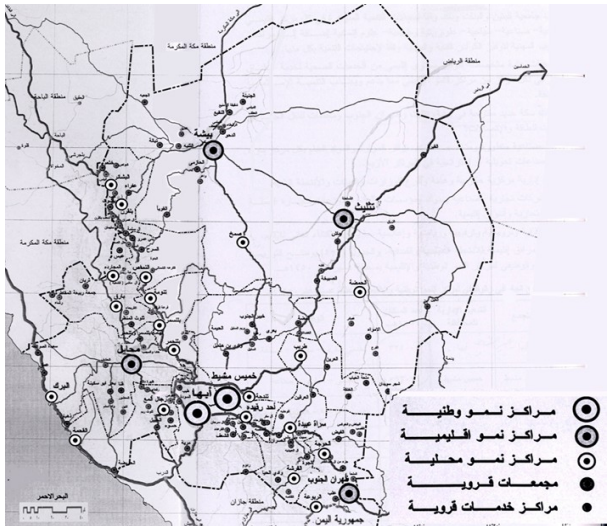

شكل (٣) توزيع مراكز النمو والتنمية بالمخطط الإقليمي لعسير (٢٠٣٠)

جدول (٢) توزيع مراكز التنمية المحلية ومراكز التنمية الريفية وفق المخطط الإقليمي لمنطقة عسير (١٤٥٠هـ)

القطاع الجغرافي	الوحدات الإدارية (محافظات)	مراكز النمو المحلية (مدن متوسطة وصغيرة)	مراكز النمو القروية (المجمعات القروية)	مراكز خدمات قروية	قرى الخدمة
القطاع الأوسط (الجبلى)	أبهـــــا	تنـــومة	٥	٧	١٤
	خميس مشيط	تندحه	٢	٣	٦
	أحد رفيدة	أحد رفيدة	٦	٤	١٢
	بني هشبل	بللحمر	١	٣	٨
	ظهران الجنوب	الحرجه، الربوعه	٣	٤	١١
	سراة عبيدة	سراة عبيدة، الفرشـــة	٥	٤	١٢
	النماص	النماص	٢	٤	٧
	بلقـــرن	بلقرن، البشائر	٤	٧	١٦
القطاع الشرقى (الهضبى)	بيشـــه	صمخ	٩	٧	١٨
	تثلـــيث	الحمضة	٣	٣	٨
	طـــريب	طريب	٣	٢	٦
القطاع الغربى (الساحلى)	المجاردة	مجاردة، بارقة	٥	٦	١٥
	محايـــل	خمس	٣	٤	١٣
	البـــرك	البرك	٣	٢	٦
	رجال ألمع	رجال ألمع، القحمه	٣	٦	١٤
الاجمالى		٢٠	٥٧	٦٦	١٦٦

لقد بني توزيع هذه المراكز التنموية علـــى القطاعـــات الرئيسية لمنطقة عسير، والوحدات التنموية بها، على أساس تحقيق التوازن بين المساحات وأحجام السكان والأنشطة والإمكانات، ووفقا للطاقة الاستيعابية للتجمعـــات المختـــارة ودرجة تمركزها الجغرافي، والجـــدول (٣) يوضـــح أهـــم الخصائص التخطيطية لهذه المراكز.

جدول (٣) الخصائص التخطيطية للوحدات التنموية ومراكز النمو بالمخطط الإقليمي لمنطقة عسير (١٤٥٠هـ)

القطاع	الوحدات التنموية	السكان (ألف نسمة)	المساحة (كم٢)	عدد مراكز النمو	مركز نمو وطني	مركز نمو إقليمي	مركز نمو محلي	مركز نمو قروي	مركز خدمات قروية	قرى خدمة
القطاع الأوسط	الوحدة التنموية (أ) (أبها–خميس مشيط– أحد رفيدة)	١٥٤٥	٨٢٨١	٧٨	٢	–	٥	١٤	١٧	٤٠
	الوحدة التنموية (ب) (سراة عبيدة–ظهران الجنوب)	٤٥١	٦٩٣٠	٤٤	–	١	٤	٨	٨	٢٣
القطاع الشرقي	الوحدة التنموية (ج) (تثليث– طريب)	٤١٢	٢٦٤٨٣	٢٧	–	١	٢	٦	٥	١٤
	الوحدة التنموية (د) (بيشه– بلقرن–النماص)	٩٦٠	٢٨٨٩٢	٧٩	–	١	٤	١٥	١٨	٤١
القطاع الغربي	الوحدة التنموية (هـ) (المجاردة– محايل–البرك)	١١٥٢	١٣٠٥٤	٨٣	–	١	٥	١٤	١٨	٤٨
إجماليات منطقة عسير		٤٥٢٠	٨٤٠٠٠	٣١١	٢	٤	٢٠	٥٧	٦٦	١٦٦
الحجم السكاني لمركز النمو (ألف نسمة)					٣٢٥–٥٩٣	٢٨–١٤٢	٤–٦٦	٠.٧–١٠	٠.٥–٠.٧	أقل من ٠.٥
* الحجم السكاني التابع لمركز النمو (ألف نسمة)					٤٥٢٠	٣٨٢–١١٥٢	١٠٢–٢١٩	٣٦–٧٣	٢٧–٦٥	٩–٣١
* متوسط مساحة النطاق التأثيري للمركز (كم٢)					٨٤٠٠٠	٢١٠٠٠	٣٣٦٠	١٠٢٤	٤٦٧	–
* متوسط نصف قطر النطاق التأثير ي للمركز (كم)					١٥٠	٦٥	٢٠–٥٠	١٥–٢٥	٥–١٥	–
* متوسط التباعد بين المراكز التنموية (كم)					–	٨٠–٢٠٠	٤٠–١٠٠	٣٠–٥٥	١٥–٣٥	–
* معدل التركيز للمراكز التنموية على مستوى الإقليم (مركز/كم٢)					٤٢٠٠٠/١	٦٨٠٠/١	٤٢٠٠/١	١٤٧٤/١	١٢٧٣/١	٥٠٦/١
* درجة الهيمنة الحجمية للمركز على السكان في نطاقه التأثيري					١٤–٢٦%	٥–١٤%	٢–٣٠%	٢.٥–١٣%	١–٢%	٠.٥–١%

بناء على الجدول (٣) يمكن استخلاص أهم خصـــائص التصور التخطيطي المقتـــرح لمراكـــز النمـــو والوحـــدات

التنموية الصغرى في المخطط الإقليمي لمنطقة عسير فيما يلي:

– تحقيق التوافق الجغرافي والمكاني ما بين التقسيم الإداري المحدث لمحافظات منطقة عسير مع التقسيم الجغرافي للقطاعات الرئيسية للمنطقة، من خلال التقسيم إلى وحدات تنموية متكاملة، حيث تتمتع كل منها بمنظومة هرمية متدرجة من مراكز التنمية الحضرية ومراكز التنمية الريفية، بما يحقق التنمية المتوازنة والاكتفاء الذاتي.

– تتمتع المنظومات المتدرجة المقترحة لمراكز التنمية الحضرية والريفية، على مستوى الوحدات التنموية الصغرى، بالتنوع في الوظائف الإقليمية والمحلية الاقتصادية المحددة لها، وفقاً لتنوع الموارد والإمكانات الاقتصادية للوحدات التنموية المشتملة عليها، مما يضمن الكفاءة والفاعلية لأدوار هذه المراكز المنتخبة في تنمية الإقليم اقتصاديا.

– اختصت كل وحدة تنموية صغرى بمنظومة هرمية متدرجة، تتحقق فيها مجموعة من مستويات مراكز التنمية الحضرية ومراكز التنمية الريفية، بحيث تتمتع هذه الوحدات بكافة أنشطة التنمية الاجتماعية (الخدمات العامة والاجتماعية) وفق مستوياتها المختلفة. كما حققت هذه المنظومة المتدرجة من مراكز التنمية الحضرية والريفية انتشاراً متوازناً عبر إرجاء الوحدة التنموية، وفق نسق توزع التجمعات السكانية بها، مما ساعد على امتداد نطاقاتها التأثيرية بشكل متدرج ومتكامل، أمكن معه تغطية التجمعات السكانية المشمولة بكل وحدة.

– إن التضاعف العددي لمراكز النمو والتنمية، خاصاً عند مستويات مراكز التنمية الريفية من المنظومة المقترحة لهذه المراكز، إنما هدفت إلى تحقيق الانتشار المتكامل مع خصائص نسق الانتشار الواسع والكثرة العددية وصغر الأحجام والتقزم للتجمعات العمرانية الريفية القائمة، والتي تميز بها النسيج العمراني في منطقة عسير، مما أمكن معه تقديم الأنشطة والخدمات بكافة أنواعها ومستوياتها إلى هذه التجمعات العمرانية المنتشرة.

– إن المنظومات المتدرجة هرمياً لمراكز النمو والتنمية، المنتخبة على مستوى كل وحدة تنموية، وإن لم تتصف بالتدرج المعياري المنتظم، ولم تتماثل فيما بينها في هذا التدرج، إلا أنها نجحت بصفة عامة في أن تمثل انعكاس إيجابياً للتدرج القائم في أحجام التجمعات السكانية المشمولة بالنطاقات التأثيرية لهذه المراكز، ويعكس ذلك ويؤكده تدرج درجات الهيمنة الحجمية لكل مركز على أحجام التجمعات السكانية المخدومة بهذه المراكز.

٥– المخطط الإقليمي لتنمية محافظة المنوفية – الفكر النظري والتوجهات الإستراتيجية

انطلاقا مما خلصت إليه الدراسة الإستراتيجية لتنمية الدلتا (١٩٩٢م)، وما تضمنته من أهداف و سياسات تنموية للإقليم ومحافظاته، تم وضع المخطط الإقليمي لتنمية محافظة المنوفية (١٩٩٨م)، بحيث يجسد هذا المخطط الإقليمي السياسات التنموية الشاملة للدلتا فيما يخص محافظة المنوفية[١٤]. ولقد تم اختيار محافظة المنوفية للمقارنة التحليلية مع منطقة عسير، لكونها من الناحية الاقتصادية زراعية بالمقام الأول كما في حالة عسير، ومن الناحية العمرانية يغلب عليها طابع العمران الريفي، ومن الناحية السكانية فهي مليونية كذلك، ومن الناحية الإدارية المحلية تقع المحافظات على قمة منظومة الحكم المحلي في مصر، بالموافقة مع حالة المناطق في المملكة.

٥–١– محافظة المنوفية:

تقديم وتعريف

تقع محافظة المنوفية في الجزء الجنوبي من إقليم الدلتا عند تفرع النيل إلى فرعي دمياط ورشيد، ولها ظهير صحراوي يقع غربا يعد امتدادا إداريا لها وهو مركز مدينة السادات، من أهم الخصائص الطبيعية للمحافظة الاستواء العام للسطح (٩م – ١٨م)، كذلك اعتدال المناخ وتوسط درجات الحرارة بالنسبة للمناخ العام في مصر. تبلغ المساحة الإجمالية للمحافظة ٢٥٥٤ كم^{٢} وعدد السكان

الحالي ٣.٢٧ مليون نسمة، ومن الناحية الاقتصادية تعد المحافظة زراعية بصفة أساسية، حيث يمارس ٤٨% من جملة ذوي النشاط نشاط الزراعة، وتبلغ نسبة الأراضي الزراعية من جملة الزمام للمحافظة ٥٠%، بينما يتصدر نشاط الصناعة في القطاع الجديد والذي يمثله مركز مدينة السادات [١٤].

٥-٢- خصائص نسق العمران للتجمعات الحضرية والريفية بمحافظة المنوفية

مثلت شبكة التجمعات العمرانية بمحافظة المنوفية نسقا عمرانيا مميزا من حيث هيئة التوزع المكاني، الأحجام السكانية، الكثافات السكانية، وصفة الانتشار والتباعدات بين هذه التجمعات. وكان من أهم خصائص ذلك النسق[١٤]:

أ) تتوزع التجمعات الحضرية والريفية مكانيا بشكل منتشر خاصا في القطاع القديم من المحافظة، حيث تنتشر تسع مدن رئيسية على كامل "القطاع القديم"، يحيط بها مجموعات من التجمعات الريفية متدرجة الأحجام.

ب) تتباين الأحجام السكانية للتجمعات الحضرية بالمحافظة ما بين ١٧٩ ألف نسمة لمدينة شبين الكوم إلى ٣٢ ألف نسمة لمدينة بركة السبع (الإحصاء الرسمي عند أعداد المخطط)، ويمكن تقسيم الأحجام للتجمعات الحضرية الرئيسية إلى ثلاث فئات، حيث يظهر سيادة المدن الصغيرة (أقل من ٥٠ ألف نسمة) بنسبة تبلغ ٦٦%، كما يلي:

- فئة (أ) ١٥٠ – ٢٠٠ ألف نسمة:
  (منوف – شبين الكوم)
- فئة(ب) ٥٠ –١٠٠ ألف نسمة:
  (أشمون – ٧٤ ألف نسمة)
- فئة(ج) أقل من ٥٠ ألف نسمة:
  (تلا– الشهداء– قويسنا– الباجور– سرس الليان– السادات)

ج) بلغ إجمالي عدد التجمعات الريفية الرئيسية ٣١٠ قرية، وذلك بمتوسط ٣٤.٤ قرية في المركز الإداري الواحد، ولقد تباينت الأحجام السكانية لهذه القرى كثيرا، حيث بلغ أقصاها في قرى منوف بمتوسط يصل إلى ١١ ألف نسمة، بينما بلغ أدناها في قرى الباجور بمتوسط عام يصل إلى ٥ آلاف نسمة، ويمكن تقسيم الأحجام السكانية للقرى إلى أربع فئات، تسود من بينها فئة القرى الصغيرة (أقل من ٥ ألاف نسمة) بنسبة٥٣%، كما يلي:

- فئة (أ) أكثر من ٢٠ ألف نسمة:
  خمس قرى (٢% من الإجمالي)
- فئة (ب) ١٠-٢٠ ألف نسمة:
  ٤٥ قرية (١٤% من الإجمالي)
- فئة (ج) ٥-١٠ آلاف نسمة:
  ٩٧ قرية (٣١% من الإجمالي)
- فئة (د) أقل من ٥ آلاف نسمة:
  ١٦٣ قرية (٥٣% من الإجمالي)

د) تتوزع أعداد التجمعات الريفية على المراكز الإدارية بالمحافظة بشكل متباين، كما بالجدول(٦)، حيث يتواجد أكبر عدد للقرى في مركز أشمون (٥٥ قرية)، وأقلها في مركز بركة السبع (٢١ قرية). يؤشر التفاوت الكبير في توزع أعداد القرى على المراكز، كذلك التباين في متوسطات أحجام السكان، إلى وجود ظاهرة عدم اتزان عمراني في هيكل توزع هذه التجمعات الريفية وأحجامها السكانية على مستوى الوحدات الإدارية المحلية، والذي يؤكده الاختلاف الكبير بين الكثافات السكانية على مستوى هذه الوحدات الإدارية.

وترجع ظاهرة التمركز والتركز في التجمعات القائمة بالمحافظة إلى عدة أسباب وعوامل إقليمية من أهمها[١]:

- تركز الخدمات الرئيسية (الإقليمية والمحلية) في بعض التجمعات وغيابها في البعض الآخر مما شكل عوامل تحفيز للتركز السكاني بمعدلات متسارعة في بعض التجمعات دون غيرها.
- محدودية إمكانيات النمو والامتداد الأفقي في الكثير من هذه التجمعات، نتيجة تواجدها في أطر من الأراضي

الزراعية مما حدا بها إلى النمو الرأسي، ومن ثم ارتفاع الكثافات السكانية والعمرانية بها.

– لم تمثل الطرق والمواصلات شرايين فعالة لتيسر التنقل بين التجمعات التابعة والتجمعات المركزية للاستفادة بالأنشطة والخدمات المتمركزة فيها، مما شكل عوامل طرد للسكان من التجمعات التابعة إلى التجمعات المركزية.

٥-٣- الفكر النظري والتوجه الاستراتيجي للمخطط الإقليمي المقترح لمحافظة المنوفية (٢٠١٧م)

بني الفكر النظري للمخطط الإقليمي لمحافظة المنوفية، وتحددت أهدافه الإستراتيجية فيما يلي[١٤]:

– إحداث تنمية متوازنة ما بين القطاعين الزراعي والصناعي في كل من القطاعين القديم الريفي والحديث الحضري، وذلك في إطار التكامل بين القطاعين اقتصاديا، خاصا في مجال الزراعة والصناعة.

– توزيع التنمية بشكل متوازن على أرجاء المحافظة في إطار منظومة من وحدات التنمية المتجانسة اجتماعيا والمتكاملة اقتصاديا والمتوافقة إداريا مع أقسام المحافظة.

– الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تمثل مقومات اقتصادية أساسية مثل المياه والأراضي الزراعية من النمو العمراني والتوسع المطرد للتجمعات القائمة.

٥-٤- أسلوب التنمية الإقليمية المقترح لمحافظة المنوفية (٢٠١٧م)

تضمن أسلوب التنمية الإقليمية المقترح لمحافظة المنوفية (٢٠١٧م) على توجهين تخطيطيين أساسيين هما[١٤]:

– تقسيم المحافظة إلى اطر أصغر تعمل كوحدات تنموية صغرى متجانسة ومتكاملة.

– الارتقاء بالتجمعات العمرانية الرئيسية في إطار منظومة تخطيطية تعمل على إعادة ترتيب وظائف هذه التجمعات بحيث تعمل كمراكز للتنمية على عدة مستويات متدرجة.

٥-٤-١- تقسيم محافظة المنوفية إلى وحدات تنموية صغرى متكاملة

مثلت الوحدات التنموية المقترحة وحدات تخطيطية تتميز بالتجانس الاجتماعي بين السكان، الوفرة للإمكانات الاقتصادية والموارد البشرية، والاكتفاء من الخدمات. ولقد ارتكز ذلك على أساس تحقيق التوازن النسبي بين المساحات والأحجام والموارد والإمكانات. بلغ عدد الوحدات التنموية الصغرى ست وحدات، روعي أن تتوافق حدودها التخطيطية مع الحدود الإدارية للمراكز الإدارية المشمولة بها، كما بالشكل (٤)، اشتملت هذه الوحدات على أربع وحدات بالقطاع القديم الريفي، ووحدتين بالقطاع الحديث الحضري. وفيما يلي أهم خصائص هذه الوحدات [١٤]:

* **الوحدة التنموية الأولى (القطاع القديم):** تتضمن هذه الوحدة المركز الإداري أشمون، تبلغ مساحة الوحدة ٣٣٢ كم^{٢}، والحجم السكاني المستهدف لها هو ٥٧٨ ألف نسمة سنة الهدف (٢٠١٧م)، بزيادة سكانية ٤٢ ألف نسمة، وترتكز الوحدة اقتصاديا على نشاط الصناعة، يليه الخدمات والتجارة ثم الزراعة.

* **الوحدة التنموية الثانية (القطاع القديم):** تتضمن هذه الوحدة كل من المركز الإداري للباجور والمركز الإداري لمنوف، تبلغ مساحة الوحدة ٤٠٣.٤ كم^{٢}، والحجم السكاني المستهدف لها ٨١٠ ألف نسمة سنة (٢٠١٧م)، بزيادة سكانية ٨٧ ألف نسمة، وترتكز الوحدة اقتصاديا على نشاط الزراعة والصناعة، ويليها الخدمات والتجارة.

* **الوحدة التنموية الثالثة (القطاع القديم):** تتضمن هذه الوحدة ثلاثة مراكز إدارية هي شبين الكوم، قويسنا، والشهداء، تبلغ مساحة الوحدة ٥٧٤.٦ كم^{٢}، والحجم السكاني المستهدف لها ١٢٠.٤ ألف نسمة سنة (٢٠١٧م)، بزيادة سكانية ٤٨ ألف نسمة، وترتكز هذه الوحدة على الصناعة كنشاط اقتصادي رئيسي ومتقدم على مستوى القطاع القديم كله يليه الزراعة ثم الخدمات والتجارة.

* **الوحدة التنموية الرابعة (القطاع القديم):** تتضمن هذه الوحدة مركزين إداريين هما بركة السبع وتلا، تبلغ مساحة الوحدة ٣٢٤.٤ كم^{٢}، والحجم السكاني المستهدف لها ٥٦٨ ألف نسمة سنة (٢٠١٧م)، بزيادة سكانية ٦٤ ألف نسمة،

وترتكز الوحدة على الزراعة والصناعة كنشاطين رئيسيين، يليهما الخدمات والتجارة.

* **الوحدة التنموية الخامسة (القطاع الحديث):** تضم هذه الوحدة المنطقة المحصورة بين فرع النيل "رشيد" شرقا وكردون مدينة السادات غربا، وتبلغ مساحة الوحدة ٤٠٨.٦ كم^{٢}، والحجم السكاني المستهدف لها ١٥٠ ألف نسمة سنة (٢٠١٧م)، وترتكز الوحدة على الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي، يليه الخدمات والتجارة.

* **الوحدة التنموية السادسة (القطاع الحديث):** تتمثل هذه الوحدة في الحيز الجغرافي المحدد بكردون مدينة السادات، وتبلغ مساحة الوحدة ٤٩٨ كم^{٢}، والحجم السكاني المستهدف لها ٤٧٠ ألف نسمة سنة (٢٠١٧م)، وترتكز الوحدة على الصناعة كنشاط اقتصادي رئيسي، حيث تعد مدينة السادات قطبا حضريا صناعيا على المستويين الإقليمي والوطني، ويلي الصناعة نشاط الخدمات الإقليمية والتجارة والنقل.

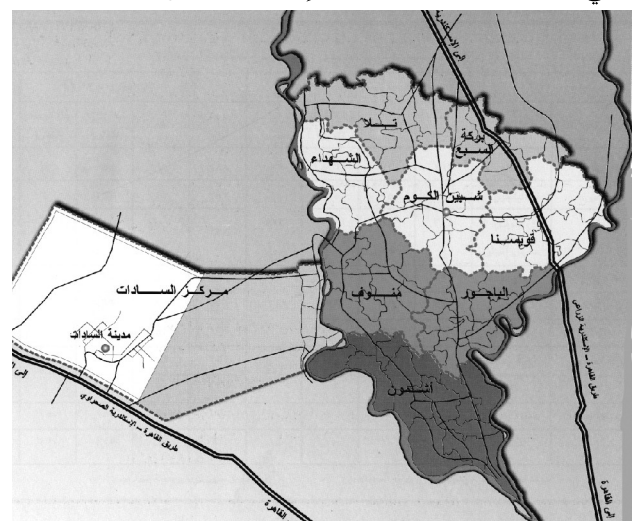

شكل ٤- تقسيم الوحدات التنموية الصغرى بالمخطط الإقليمي للمنوفية (٢٠١٧)

٥-٤-٢- الارتقاء بالوظائف والأدوار الإقليمية للتجمعات العمرانية الرئيسية القائمة

في إطار المحور الثاني لسياسات المخطط الإقليمي لتنمية محافظة المنوفية تضمن المخطط الارتقاء بالوظائف الإقليمية لعدد من التجمعات العمرانية الرئيسية القائمة، حيث هدف إلى إيجاد منظومة متكاملة من مراكز النمو المتدرجة التي تدعم توازن وتكامل التنمية على مستوى المحافظة جملة والوحدات التنموية الصغرى تفصيليا، لقد تم ترقية عدد من التجمعات الرئيسية في إطار منظومة من ستة مستويات متدرجة، أربعة منها مراكز تنمية حضرية، واثنان مراكز تنمية ريفية، ولقد تأسس ترقية التجمعات العمرانية المختارة مراكز نمو حضرية وريفية بناء على معايير من أهمها: مساحة الكتلة العمرانية، حجم السكان، تركز الخدمات الإقليمية والمحلية، تركز الإمكانات الاقتصادية، الطاقة الاستيعابية للتجمع وإمكانات النمو، ودرجة تمركز الموقع الجغرافي للتجمع، بلغ إجمالي هذه المراكز التنموية ١٠ مراكز نمو حضري متدرج، بالإضافة إلى ٥٨ مركز نمو ريفي متدرج، بيانهم كما يلي[١٤]:

- ١ قطب حضري رئيسي وطني وإقليمي.
- ١ مركز نمو حضري إقليمي.
- ٨ مركز نمو حضري ثانوي (٧ مراكز قائمة، ٣ مراكز مقترحة).
- ٢٩ مركز تنمية ريفية رئيسي (٢٥ مركز قائم، ٦ مراكز مقترحة).
- ٢٩ مركز خدمات ريفية.

وتتوزع هذه المراكز التنموية المقترحة من حيث المستويات والرتب كما يلي[١٤]:

أ) مراكز رتبة أولى: يمثلها مدينة السادات باعتبارها قطبا حضاريا رئيسيا على المستويين الوطني والإقليمي، ويعد مركزا رئيسيا للتنمية الصناعية والخدمات الإقليمية.

ب) مراكز رتبة ثانية: يمثلها مدينة شبين الكوم، وتقوم بدور المركز الإداري الأعلى، كما تمثل مركزا رئيسيا للخدمات الإقليمية على مستوى القطاع القديم، يعاونها في ذلك مدينة أشمون في الجزء الجنوبي من القطاع.

ج) مراكز رتبة ثالثة: يمثلها مراكز التنمية الحضرية الثانوية التي تقوم بدور مراكز محلية لتقديم الخدمات الإقليمية والمحلية على مستوى المراكز الإدارية، ويمثلها مدن قويسنا، الباجور، منوف، الشهداء، تلا، بركة السبع، وتجمع جديد غرب فرع رشيد.

ء) مراكز رتبة رابعة: يمثلها مدينة سرس الليان، والتي تعد مركزا للصناعات المتوسطة والصغيرة.

هـ) مراكز رتبة خامسة: يمثلها مراكز التنمية الريفية الرئيسية التي تنتشر بشكل متوازن خلال كافة المراكز الإدارية بمحافظة المنوفية بمعدل ٣-٤ مراكز تنمية ريفية بكل مركز إداري.

و) مراكز رتبة سادسة: يمثلها مراكز التنمية الريفية الثانوية (مراكز خدمات ريفية) وتتوزع بشكل متوازن خلال كافة المراكز الإدارية بالمحافظة بمعدل ٣-٢ مركز خدمات ريفية بكل مركز إداري.

ويوضح الشكل (٥) التوزيع الجغرافي لمراكز النمو والتنمية الحضرية والريفية على التقسيم الإداري للمحافظة.

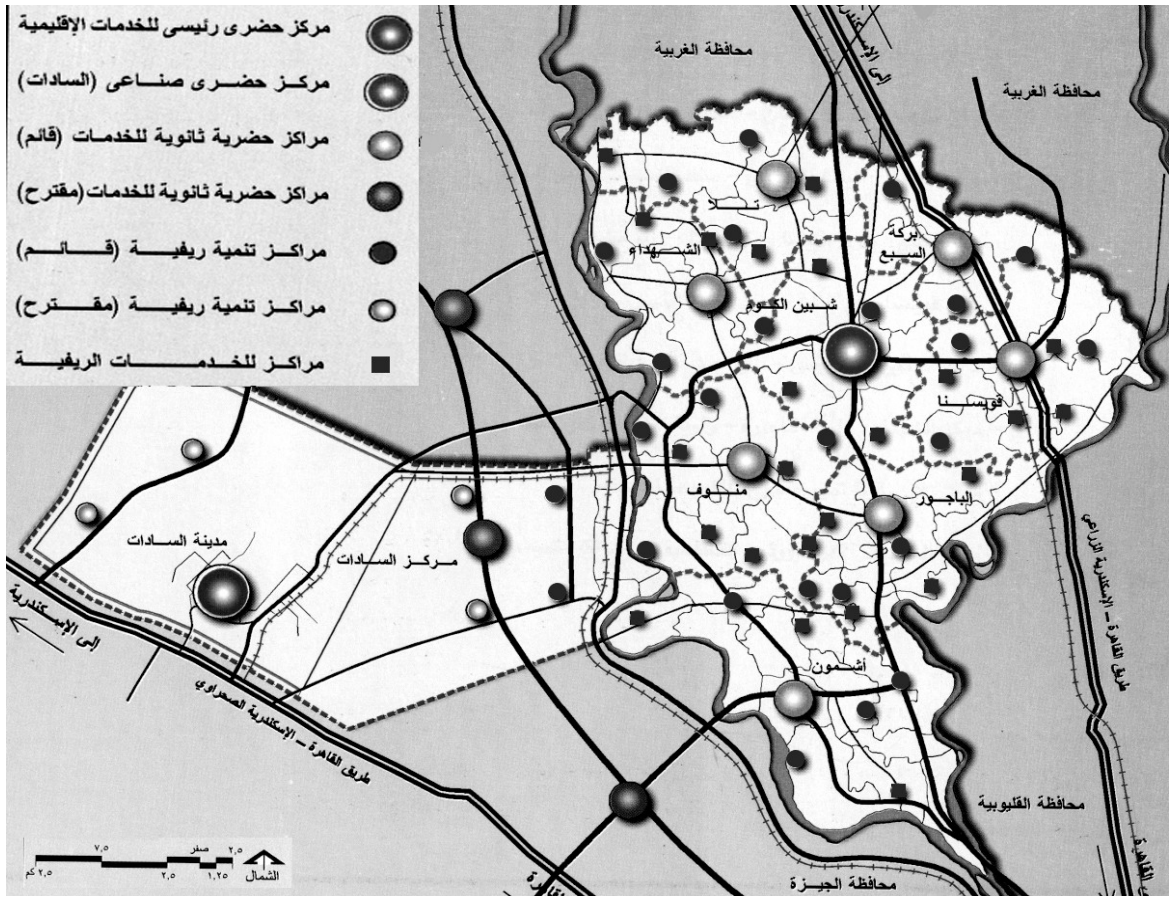

شكل ٥- توزيع مراكز النمو والتنمية بالمخطط الإقليمي للمنوفية (٢٠١٧)

وفي إطار ضرورة تمتع كل وحدة تنموية بمجموعة متدرجة من مراكز النمو والتنمية الحضرية والريفية، تم توزيع هذه المراكز بالتكامل مع تقسيمات الوحدات التنموية الصغرى للمحافظة، كما يلي:

أ) الوحدة التنموية الأولى (أشمون): تشتمل على مدينة أشمون (رتبة ثانية) وتمثل مركز تنمية حضرية ثانوي، كما تشتمل الوحدة على ٤ مراكز تنمية ريفية رئيسية، و٣ مراكز خدمات ريفية.

ب) الوحدة التنموية الثانية (الباجور/منوف): تشتمل على مدينتي الباجور ومنوف (رتبة ثالثة) وتمثلان مراكز تنمية حضرية ثانوية، كما تشتمل الوحدة على ٦ مراكز تنمية ريفية، و٩ مراكز خدمات ريفية.

ج) الوحدة التنموية الثالثة (شبين/قويسنا/الشهداء): تشتمل على مدينة شبين الكوم (رتبة ثانية) وتمثل مركز

تنمية حضرية رئيسي (إقليمي)، كما تشتمل الوحدة على مدينتي قويسنا والشهداء (رتبة ثالثة) وتمثلان مراكز تنمية حضرية ثانوية، أيضا ٩ مراكز تنمية ريفية رئيسية، ٩ مراكز خدمات ريفية.

د) الوحدة التنموية الرابعة (تلا/بركة السبع): تشتمل على مدينتي تلا وبركة السبع (رتبة ثالثة) وتمثلان مراكز تنمية حضرية ثانوية، كما تشتمل الوحدة على ٦٤ مراكز تنمية ريفية رئيسية، ٦ مراكز خدمات ريفية.

هـ) الوحدة التنموية الخامسة (جزء من مركز السادات): تشتمل على مركز تنمية حضرية ثانوي(مقترح)، كما تشمل على ٢ مركز تنمية ريفية رئيسية (مقترح)، و٢ مركز خدمات ريفية.

و) الوحدة التنموية السادسة (كردون مدينة السادات): تشتمل الوحدة على مدينة السادات (رتبة أولى) وتمثل قطب حضري رئيسي(صناعي) على المستوى الوطني والإقليمي، ٢ مركز تنمية ريفية رئيسية (مقترحين).

ويوضح الجدول التالي (٤) أهم الخصائص التخطيطية للوحدات التنموية الصغرى وشبكات مراكز النمو والتنمية الحضرية والريفية المتضمنة في إطار هذه الوحدات.

جدول (٤) الخصائص التخطيطية للوحدات التنموية ومراكز النمو بالمخطط الإقليمي لمحافظة المنوفية (٢٠١٧)

الوحدات التنموية	السكان (ألف نسمة)	المساحة (كم٢)	عدد المراكز	قطب حضري وطني	مركز حضري إقليمي	مركز حضري ثانوي	مركز تنمية ريفية	مركز خدمات ريفية
الوحدة التنموية الأولى (أشمون)	٥٧٨	٣٣٢	٨	–	–	١	٤	٣
الوحدة التنموية الثانية (الباجور – منوف)	٨١٠	٤٠٣.٤	١٧	–	–	٢	٦	٩
الوحدة التنموية الثالثة (قويسنا – الشهداء – شبين الكوم)	١٢٠٤	٥٧٤.٦	٢٠	–	١	٢	٩	٩
الوحدة التنموية الرابعة (تلا – بركة السبع)	٥٦٨	٣٢٤.٤	١٤	–	–	٢	٦	٦
الوحدة التنموية الخامسة (القطاع الريفي للسادات)	١٥٠	٤٠٨.٦	٥	–	–	١	٢	٢
الوحدة التنموية السادسة (كردون مدينة السادات)	٤٧٠	٤٩٨	٣	١	–	–	٢	–
إجمالي إقليم المحافظة	٣٧٨٠	٢٥٥٤	٦٨	١	١	٨	٢٩	٢٩
الحجم السكاني لمركز النمو (ألف نسمة)				٤٥٠	٢٠٠	١٠٠-٤٥	٢٠-١٠	٨-٤
الحجم السكاني التابع لمركز النمو (ألف نسمة)				٣٧٨٠	٣١٦٠	٥٧٨-٢٥٦	١٢٢-٧١	٧٠-٣٥
متوسط مساحة النطاق التأثيري للمركز (كم٢)				٢٥٥٤	١٦٤٨	٣٣٢-١٢٥	٥٨-٣٦	٤٢-١٨
متوسط نصف قطر النطاق التأثيري للمركز (كم)				٣٠	٢٥	١٠.٣-٦.٣	٤.٣-٣.٤	٣.٦-٢.٤
متوسط التباعد بين المراكز (كم)				٥٠	٥٠	١٩-١٠	١٠-٣	٧-٢
معدل التركيز للمراكز التنموية على مستوى الإقليم (مركز / كم٢)				٢٥٥٤/١	١٦٤٨/١	٣١٩/١	٨٣/١	٦١/١

بناء على ما تضمنه الجدول (٤) يمكن استخلاص أهم خصائص تقسيم الوحدات التنموية الصغرى وتوزيع مراكز النمو والتنمية الحضرية والريفية، في المخطط الإقليمي لمحافظة المنوفية كما يلي:

– ارتبطت الأدوار التخطيطية لمراكز النمو والتنمية بتكوين الهيكل الاقتصادي للوحدات التنموية، مثال ذلك الوحدتين التنمويتين الخامسة والسادسة (مركز السادات)، حيث اشتملت الوحدة السادسة على قطب حضري رئيسي لتحقيق التنمية على المستويين الوطني والإقليمي، خاصة في مجال الصناعات الكبيرة والمتوسطة، بينما اشتملت الوحدة الخامسة على مركز حضري ثانوي بالإضافة إلى أربعة مراكز تنمية ريفية في القطاع الريفي الجديد ترتكز على استصلاح الأراضي، ويتم دعم المركز الحضري الثانوي بالصناعات الصغيرة المغذية والمكملة.

– اختصت كل وحدة تنموية بشبكة متدرجة من مراكز النمو والتنمية الحضرية والريفية، بحيث تتمتع كل وحدة بكافة عناصر وأنشطة التنمية الاجتماعية (الخدمات العامة والاجتماعية)، وفق مستوياتها المختلفة، وبما يتفق مع نسق تدرج وتوزع التجمعات العمرانية القائمة.

– ارتبطت أعداد مراكز النمو المقترحة ومستوياتها بالمساحات وأحجام السكان بالوحدات التنموية المشمولة بها ارتباطاً طردياً إيجابياً، خاصة في القطاع القديم الريفي، فقد بلغ عدد المراكز في الوحدة التنموية الثالثة ٢٠ مركز حيث مساحة الوحدة ٥٧٥ كم^{٢} وعدد السكان ١٢٠٤ ألف نسمة، بينما بلغ عدد المراكز في الوحدة التنموية الأولى ٨ مراكز حيث الوحدة ٣٣٢ كم^{٢} وعدد السكان ٥٧٨ ألف نسمة.

– يرجع التشابه النسبي بين أعداد مراكز النمو، في مستويات مراكز التنمية الريفية إلى التركز الكبير للتجمعات الريفية القائمة والتقارب بينهم، ومن ثم تواجدت هذه التجمعات ضمن النطاقات التأثرية لمراكز "التنمية الريفية" ومراكز "الخدمات الريفية" معاً، وقد حدى ذلك بالمخطط إلى الاكتفاء بتوطين كافة أنشطة التنمية الريفية في هذه المستويين من المراكز، وتعد سياسة التركيز في توزيع الأنشطة والخدمات الأكثر جدوى اقتصاديا.

– يرجع الاكتفاء بمدينة شبين الكوم (رتبة ثانية) كمركز إقليمي حضري رئيسي في نطاق القطاع القديم من المحافظة، إلى صغر المساحة الإقليمية للمحافظة، والتركز الكبير للسكان في هذا القطاع، يعاونه في ذلك مدينة أشمون كمركز حضري ثانوي (رتبة ثانية) في الجزء الجنوبي من المحافظة. في نفس السياق تم الاكتفاء بالمراكز الحضرية الثانوية (رتبة ثانية) لتلبية متطلبات التنمية الحضرية بباقي الوحدات التنموية الصغرى.

– برغم عدم التماثل بين المنظومات المتدرجة لمراكز النمو في كل من الوحدات التنموية، من حيث معدل التضاعف العددي لها، إلا أن هذه المراكز نجحت، من حيث العلاقات النسبية مع المساحات والأحجام للتجمعات القائمة، في تحقيق علاقات ايجابية، يعكسها التدرج المتوازن لهذه المراكز من حيث الأحجام السكانية ونطاقات التأثير.

٦– نحو صياغة منهجية للثوابت والمتغيرات المؤثرة في تخطيط الوحدات التنموية الصغرى ومنظومات مراكز النمو والتنمية في إطار التفاعل مع العوامل المميزة للإقليم:

بناءا على ما تقدم من مراجعات نظرية ودراسات تحليلية لبعض التجارب المعاصرة، يسعى البحث إلى استخلاص منظومة من الثوابت والمتغيرات المتفاعلة مع العوامل المؤثرة بالإقليم، بحيث تعمل كموجهات أساسية في صياغة أسلوب التنمية الشاملة للإقليم وتحديد خصائص الوحدات التنموية الصغرى به، وخصائص مراكز النمو والتنمية بها.

٦–١– الثوابت والمتغيرات في الأسس التخطيطية للوحدات التنموية الصغرى– مقابلات تحليلية ودلالات مستخلصة:

بالإشارة إلى ما تقدم، فقد تبنت بعض النظريات الأولى والتجارب المعاصرة عدد من الأسس التي تعد ثوابت موجهة لأسلوب تخطيط وتقسيم الوحدات التنموية الصغرى في إطار الإقليم، مثل ضرورة التوافق بين حدود هذه الوحدات وحدود التقسيمات الإدارية للإقليم، ضرورة التوازن في العلاقات النسبية بين مساحات هذه الوحدات وأحجام السكان بها، ضرورة تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية المقترحة والموارد والإمكانات القائمة، وضرورة تحقيق التجانس والتوافق الاجتماعي بين فئات السكان، إلا أن هناك أيضاً عدد من "المتغيرات" التي تخضع لتأثيرات العوامل الإقليمية الخاصة بكل إقليم، تعد من الرواسم الأساسية في تقسيم الإقليم إلى وحدات تنموية صغرى. من أهم هذه العوامل نظام الإدارة المحلية للإقليم والتقسيمات الإدارية الخاصة به، مساحات الاستعمالات الإقليمية وأحجام التجمعات العمرانية، الكثافات السكانية والعمرانية لهذه التجمعات، نسق توزع هذه التجمعات خلال الإقليم،

خصائص البنية السكانية والقوى البشرية العاملة،، خصائص هيكل الاقتصاد والموارد والإمكانات، والخصائص الطبيعية ومعالم السطح للإقليم. وتتحدد خصائص هذه العوامل وطبيعة تأثيراتها من خلال المقارنات التحليلية بين كل من المخطط الإقليمي لعسير والمخطط الإقليمي للمنوفية، والموضحة بالجدول (٥)، والتي بناءا عليها يمكن استخلاص الدلالات المستنتجة من تحليل طبيعة تأثيرات هذه العوامل، كما يلي:

أ) في إطار منظومة الحكم المحلي والتقسيمات الإدارية للإقليم، جاءت كثرة التقسيمات الإدارية المحلية وتعدد مستوياتها، بالنسبة للوحدات التنموية الصغرى بمنطقة عسير، كنتيجة استوجبتها ضخامة المساحات الإقليمية والمحلية، وليس ضخامة أحجام السكان. في المقابل، جاءت قلة عدد التقسيمات الإدارية المحلية في المنوفية نتيجة لصغر المساحات الإقليمية والمحلية بالوحدات التنموية، وذلك على الرغم من ضخامة الأحجام السكانية (بلغ متوسط عدد المراكز ١٧ مركز/وحدة تنموية بعسير، في مقابل ١.٦ مركز/وحدة تنموية بالمنوفية) .

ب) في مخطط عسير، استدعت ضرورة تحقيق التوازن النسبي بين المساحات وأحجام السكان على مستوى الوحدات التنموية، وبالتنسيق مع الوحدات الإدارية المحلية، إعادة تقسيم بعض المحافظات واستحداث أخرى، وعلى الرغم من ذلك لم يتحقق ذلك التوازن بشكل كامل، بسبب التباين في خصائص أنساق العمران المنتشرة خلال أجزاء الإقليم، والتي تراوحت مابين الانتشار تارة والتركز تارة أخرى (تراوحت الكثافات مابين١٥-١٨٧ نسمة/كم^{٢}). في المقابل، أمكن تحقيق ذلك الاتزان النسبي بين المساحات والأحجام في مخطط المنوفية، لتجانس نسق توزيع التجمعات العمرانية بالمنطقة، خاصة بالقطاع القديم، (تراوحت الكثافات مابين ١٧٥٣- ٢٠٠٩ نسمة/كم^{٢}).

ج) إن التضخم الواضح في مساحات الوحدات التنموية الصغرى بمخطط عسير، إنما يرجع إلى توفير بنية سكانية كافية لدعم خطط ومشروعات التنمية، ويرجع ذلك إلى سيادة صفة التقزم والتباعد التي ميزت توزيع التجمعات السكانية بعسير. في المقابل، كان صغر مساحات الوحدات التنموية في مخطط المنوفية يرجع إلى كون التضخم والتركز هو الصفة السائدة بالتجمعات العمرانية القائمة، والذي يدلل عليه ارتفاع الكثافات السكانية بهذه الوحدات.

د) أن محدودية المساحات في الوحدات التنموية الصغرى بمحافظة المنوفية وتضخم الأحجام السكانية بها، مع ثبوت مساحات الأراضي الزراعية التي تمثل مقوم لنشاط الزراعة، قد استدعى ضرورة تنويع هيكل الأنشطة الاقتصادية بدعمها بأنشطة الصناعة والتجارة، ومن ثم كان استحداث مركز مدينة السادات وإنشاء وحدتين تنمويتين ترتكزان على هذه الأنشطة. في المقابل، لم تعاني منطقة عسير من محدودية المساحات، وإنما كان السعي نحو تنويع هيكل الأنشطة الاقتصادية يعود إلى التنوع في المقومات الطبيعية والاقتصادية للمنطقة، ومن ثم كان تنمية أنشطة الزراعة والسياحة البيئية والسياحة الشاطئية والتجارة الداخلية والدولية والصناعة كعناصر متنوعة في اقتصاد الإقليم.

هـ) أن كثرة أعداد مراكز النمو، وتعدد مستوياتها، في المنظومات المقترحة بمخطط عسير، إنما يمثل تفاعلاً تكاملياً تفرضه ضخامة المساحات وسيادة صفة الانتشار والتباعد، بين التجمعات القائمة، وذلك حتى يمكن نشر التنمية وتقديم الخدمات إلى هذه التجمعات. في المقابل، فإن قلة أعداد مراكز النمو في المنظومات المقترحة بالوحدات التنموية بمخطط المنوفية إنما ترجع إلى سيادة صفة التركز والتقارب بين التجمعات العمرانية القائمة بالمنوفية.

جدول ٥– مقارنة الخصائص التخطيطية للوحدات التنموية ومراكز النمو بكل من مخطط عسير ومخطط المنوفية

	الوحدات الإدارية		مساحة الوحدة (كم٢)	السكان (ألف نسمة)	كثافة عامة	أنشطة الاقتصاد	مراكز النمو الحضرية			مراكز النمو الريفية		
	محافظة	مركز إداري					قطب وطني	مركز إقليمي	مركز محلي	مركز تنمية	مركز خدمات	قرية خدمة
* المخطط الإقليمي لعسير												
الوحدة التنموية (أ)	٣	٢٣	٨٢٨١	١٥٤٥	١٨٧	خدمات زراعة، صناعة تجارة، سياحة	٢	–	٥	١٤	١٧	٤٠
الوحدة التنموية (ب)	٢	١٥	٦٩٣٠	٤٥١	٦٥	زراعة سياحة تجارة دولية	–	١	٤	٨	٨	٢٣
الوحدة التنموية (ج)	٢	١١	٢٦٨٤٣	٤١٢	١٥	زراعة تعدين صناعة	–	١	٢	٦	٥	١٤
الوحدة التنموية (د)	٣	١٩	٢٨٨٩٢	٩٦٠	٣٢	زراعة صناعة سياحة	–	١	٤	١٥	١٨	٤١
الوحدة التنموية (هـ)	٤	١٩	١٣٠٥٤	١١٥٢	٨٨	زراعة سياحة بيئة وشاطئية	–	١	٥	١٤	١٨	٤٨
المتوسط	٣	١٧	١٦٨٠٠	٩٠٤	٥٤		–	١	٤	١١	١٣	٣٣
* المخطط الإقليمي للمنوفية												
الوحدة التنموية (١)	–	١	٣٣٢	٥٧٨	١٧٤٠	الصناعة الخدمات التجارة	–	–	١	٤	٣	–
الوحدة التنموية (٢)	–	٢	٤٠٣	٨١٠	٢٠٠٩	الصناعة الزراعة الخدمات	–	–	٢	٦	٩	–
الوحدة التنموية (٣)	–	٣	٥٧٥	١٢٠٤	٢٠٩٤	الصناعة الزراعة الخدمات الإقليمية	–	١	٢	٩	٩	–
الوحدة التنموية (٤)	–	٢	٣٢٤	٥٦٨	١٧٥٣	الزراعة الصناعة	–	–	٢	٦	٦	–
الوحدة التنموية (٥)	–	١	٤٠٩	١٥٠	٣٦٧	الزراعة الخدمات التجارة	–	–	١	٢	٢	–
الوحدة التنموية (٦)	–	١	٤٩٨	٤٧٠	٩٤٤	الصناعة الخدمات التجارة	١	–	–	٢	–	–
المتوسط	–	١.٦	٤٢٣	٦٣٠	١٤٨٩		–	٠.٢	١.٦	٥	٦	–

و) من الناحية الاجتماعية، فإن ظاهرة كثرة إعداد مراكز النمو وتنوع أدوارها، خاصة في المناطق الريفية من عسير، إنما ترجع إلى شيوع ظاهر البداوة في هذه المناطق، الانتشار الواسع والتقزم بهذه التجمعات البدوية، تجزء المنطقة إلى قطاعات جغرافية متباينة من حيث الخصائص الطبيعية، ووجود سلاسل جبلية تحد من سهولة التواصل، مما حدي بالمخطط إلى نشر مراكز النمو عبر تلك القطاعات كافة. في المقابل، نلاحظ قلة نسبية في أعداد

ومستويات مراكز النمو عامة، ومراكز النمو الريفية خاصة، في مخطط المنوفية، بسبب ظاهرة التركز والتمركز العمراني للتجمعات القائمة، تقارب المسافات البينية، استواء مظاهر السطح، مما ساعد على سهولة التنقل والتواصل.

٦-٢- الثوابت والمتغيرات في الأسس التخطيطية لمراكز النمو والتنمية- مقابلات تحليلية ودلالات مستخلصة:

بناء على ما تقدم، من مراجعات نظرية، وما استتبعها من دراسات تحليلية لتجارب معاصرة، يمكن استخلاص عدد من الثوابت والمتغيرات المتفاعلة المؤثرة في تخطيط منظومات مراكز النمو والتنمية بالوحدات التنموية الصغرى، في إطار التفاعل الإيجابي مع المؤثرات القائمة بالإقليم. من أهم هذه الثوابت المبدئية التي تمثل موجهات أساسية في تخطيط هذه المراكز ما يلي:

- ضرورة أن تحقق منظومة مراكز النمو والتنمية التدرج والتنوع في الأدوار الوظيفية بما يتناسب مع تحقيق سياسيات التنمية في القطاعات الحضرية والريفية من الإقليم على حد سواء، وفي إطار تحقيق التكامل بينهم.
- ضرورة تحقيق الكفاية الكمية والكفاءة النوعية في تلبية احتياجات سكان الإقليم من الخدمات العامة والاجتماعية على المستويين الإقليمي والمحلي.
- ضرورة تحقيق الكفاءة والجدوى الاقتصادية في استغلال الإمكانات والموارد القائمة بالإقليم، على أن يكون ذلك في إطار اعتبارات ومحددات التنمية المستدامة.
- أن يتحقق الانتشار المتوازن لمراكز النمو بالتوافق مع خصائص نسق توزع التجمعات العمرانية بالإقليم.
- أن تمثل مساحات نطاقات التأثير لمراكز النمو المساحات المثلى وفق علاقات التناسب بين أحجام هذه المراكز، وما تتضمنه من أنشطة اقتصادية وخدمية من جهة، والأحجام السكانية المخدومة من جهة أخرى، بما يضمن الجدوى الاقتصادية في الموازنة بين تكاليف إقامة هذه الأنشطة واحتياجات السكان.
- أن يتحقق التدرج والتوزيع المتكامل لنطاقات التأثير لهذه المراكز، بشكل يضمن عدم تداخل هذه النطاقات ، أو وقوع التجمعات العمرانية المخدومة في مناطق مشتركة بين عدة نطاقات لمراكز لها نفس الدور الوظيفي.

أما فيما يختص بـ "المتغيرات المتفاعلة"، فإنه يمكن تحديد طبيعة هذه "المتغيرات" بناء على مستخلصات المقارنات التحليلية بين تجربتي مخطط عسير ومخطط المنوفية، والدلالات المستنتجة من تحليل تأثير العوامل الإقليمية في صياغة منظومات مراكز النمو في كل من التجربتين. ويختص الجدول التالي (٦) بالمتغيرات في إطار الخصائص التخطيطية الوظيفية والحجمية والتكرار العددي لمراكز النمو والتنمية.

جدول (٦) مقارنة الخصائص التخطيطية الوظيفية والحجمية لمراكز النمو بكل من مخطط عسير ومخطط المنوفية

التدرج الوظيفي لمستويات مراكز النمو	خصائص المراكز في المخطط الإقليمي لمنطقة عسير				خصائص المراكز في المخطط الإقليمي لمحافظة المنوفية			
	التكرار العددي للمراكز	الحجم السكاني للمركز	الحجم السكاني للنطاق التأثيري	النسبة المئوية للسكان	التكرار العددي للمراكز	الحجم السكاني للمركز	الحجم السكاني للنطاق التأثيري	النسبة المئوية للسكان
قطب حضري	٢	٤٥٠	٤٢٥٠	%١٠	١	٤٥٠	٣٧٨٠	%١٢
مركز نمو إقليمي	٤	٦٦	٧٦٧	%٩	١	٢٠٠	٣١٦٠	%٦
مركز نمو محلي (أ)	٢٠	١٦	١٦٠	%١٠	٨	٧٥	٤١٧	%١٨
مركز نمو محلي (ب)								
مركز تنمية ريفية	٥٧	٣.٥	٥٥	%٦	٢٩	١٥	٦٩.٥	%١٦
مركز خدمات ريفية	٦٦	٠.٦٥٠	٤٦	%١.٥	٢٩	٦	٥٢.٥	%١٢
قرى خدمة	١٦٦	٠.٥٠٠	٢٥	%٢	-	-	-	-

بناء على ما تضمنه الجدول (٦) من مقارنات تحليلية يمكن استخلاص "المتغيرات المتفاعلة" التالية:

أ) في إطار توزيع الأدوار الوظيفية لمراكز النمو والتنمية، فبينما يظهر الكثرة العددية الملحوظة في أعداد مراكز النمو في أعداد مراكز النمو في المستويات الوظيفية من منظومة مراكز النمو والتنمية في تصور مخطط عسير، خاصة في

مستويات المراكز المحلية ومراكز التنمية الريفية ومراكز الخدمات الريفية، والذي يعزى إلى صغر حجم أحجام التجمعات العمرانية، خاصة الريفية، وانتشارها والتباعد الكبير بينها، نلاحظ وجود خفض ملحوظ لأعداد مراكز النمو في المستويات الوظيفية المناظرة في تصور مخطط المنوفية، والذي يعزى إلى التقارب النسبي بين التجمعات العمرانية وانتظام توزيعها في المنوفية. ويرجع هذا التغيير في خصائص منظومات مراكز النمو إلى تبني رؤى تعمد إلى خفض تكاليف التنمية لتعظيم الجدوى الاقتصادية في سياسات الاستثمار، من خلال تركيز الأنشطة والخدمات في أعداد محدودة من مراكز النمو والتنمية، والاختزال أحيانا لفئتين وظيفيتين في فئة واحدة.

ب) بالنظر إلى متواليات تضاعف أعداد مراكز النمو في المستويات الوظيفية المختلفة، يلاحظ في مخطط عسير تواجد تضاعف نسبي متنامي بين أعداد مراكز النمو في المستويات الوظيفية ابتداء من الأقطاب الحضرية والمراكز الإقليمية وانتهاء بمراكز التنمية الريفية والخدمات الريفية، بينما يظهر تضاعف نسبي محدود بين أعداد مراكز النمو في المستويات الوظيفية المناظرة في حالة مخطط المنوفية. ومن الواضح أن المتواليات العددية لتضاعف أعداد مراكز النمو في مخطط عسير هي نتاج الكثرة العددية الهائلة لأعداد التجمعات القائمة، خاصة في المناطق الريفية، حيث بلغ إجمالي أعداد هذه التجمعات ٨٦٧٥ تجمع، بينما يرجع انخفاض أعداد مراكز النمو في مخطط المنوفية إلى قلة أعداد التجمعات القائمة، خاصة في المناطق الريفية، واتصافها بالتركز العمراني والتمركز الجغرافي، حيث يبلغ عدد هذه التجمعات ٣١٠ تجمعا.

ج) فيما يختص بالأحجام السكانية لمراكز النمو، فبينما نلاحظ صغر الأحجام السكانية لمراكز النمو والتنمية في مخطط عسير، خاصة في مستويات مراكز النمو المحلية ومراكز التنمية الريفية ومراكز الخدمات الريفية، والذي يعزى إلى الخصوصية المميزة للتجمعات الحضرية والريفية بمنطقة عسير، وهى صغر أحجام التجمعات الحضرية وتقزم أحجام التجمعات الريفية، نلاحظ وجود اختلاف كبير يختص به مخطط المنوفية، وذلك بالنسبة لفئات مراكز النمو الحضرية الثانوية ومراكز التنمية الريفية ومراكز الخدمات الريفية، ويرجع ذلك إلى الصفة السائدة في النسيج العمراني لمحافظة المنوفية التي يغلب عليها تضخم فئات الأحجام للمدن والقرى على السواء، حيث بلغ متوسط أحجام القرى في عسير ١٤٠ نسمة، بينما بلغ في المنوفية ٥٠٠٠ نسمة. ولقد ترتب على ذلك ارتفاع درجات السيادة والهيمنة الحجمية لمراكز النمو على التجمعات السكانية في نطاقاتها التأثيرية ، خاصة في المناطق الريفية ، حيث تراوحت ما بين ١٥% – ١١% في مخطط المنوفية . بينما انخفضت ما بين ٨% – ٢% في مخطط عسير.

د) تعكس المقارنات ما بين مخطط المنوفية ومخطط عسير وجود توجه إلى التمركز والتركيز في توزيع أنشطة التنمية على أعداد محدودة من مراكز النمو في مخطط المنوفية، يقابلها توجه آخر نحو الانتشار في توزيع هذه الأنشطة على أعداد كبيرة من مراكز النمو وفق مخطط عسير. ويرجع تبني مخطط عسير لذلك التوجه إلى تحقيق العدالة والرفاهية في توزيع مشروعات التنمية على التجمعات العمرانية القائمة وفق احتياجاتها، برغم أنه يتطلب الكثير من التكاليف الاستثمارية والموارد التمويلية، وهي إمكانية تتمتع بها المملكة. بينما يحقق التوجه الخاص بمخطط المنوفية، الرامي إلى تركيز مشروعات التنمية في عدد محدود من مراكز النمو، إلى الاقتصاد وخفض التكاليف الاستثمارية لمشروعات التنمية بالمقام الأول، وهذا التوجه يتناسب مع المحددات الاقتصادية الراهنة في مصر.

أما فيما يختص بـ "المتغيرات المتفاعلة" في إطار الخصائص التخطيطية الجغرافية لمراكز النمو والتنمية التي تنطوي على صفة التمركز الجغرافي لمراكز النمو، مسافات التباعد البينية، مساحات النطاقات التأثيرية، والكثافات السكانية بهذه النطاقات، وكيفية تأثر هذه المتغيرات بالعوامل

القائمة بالإقليم، فإن الجدول التالي(٧) يختص بعقد المقارنات التحليلية بين كل من مخطط منطقة عسير ومخطط منطقة المنوفية في هذا الإطار.

جدول (٧) مقارنة الخصائص التخطيطية الوظيفية والجغرافية لمراكز النمو بكل من مخطط عسير ومخطط المنوفية

التدرج الوظيفي لمستويات مراكز النمو	خصائص المراكز في المخطط الإقليمي لمنطقة عسير				خصائص المراكز في المخطط الإقليمي لمحافظة المنوفية			
	التكرار العددي للمراكز	مسافات التباعد (كم)	مساحة نطاق التأثير (كم٢)	الكثافة السكانية	التكرار العددي للمراكز	مسافات التباعد (كم)	مساحة نطاق التأثير (كم٢)	الكثافة السكانية
قطب حضري	٢	٢٥	٨٤٠٠٠	٥٤	١	٥٠	٢٥٥٤	١٤٨٠
مركز نمو إقليمي	٤	١٤٠	٢١٠٠٠	٤٦	١	٥٠	١٦٤٨	١٩١٧
مركز نمو محلي (أ)	٢٠	٧٥	٣٣٦٠	٤٨	٨	١٥	٢٢٨	١٨٢٩
مركز نمو محلي (ب)								
مركز تنمية ريفية	٥٧	٤٣	١٠٢٤	٥٤	٢٩	٧	٤٧	٢٠٦٤
مركز خدمات ريفية	٦٦	٢٥	٤٦٧	٩٨	٢٩	٥	٣٠	١٧٦٦
قرى خدمة	١٦٦	١٦	٢١٠	١١٩	–	–	–	–

بناء على ما تضمنه الجدول (٧) من مقارنات تحليلية يمكن استخلاص أهم "المتغيرات المتفاعلة" فيما يختص بالخصائص التخطيطية الجغرافية لمراكز النمو، وفقا لتأثيرات العوامل القائمة والمميزة للإقليم، كما يلي:

أ) في إطار العلاقات النسبية بين وظائف مراكز النمو، ومسافات التباعد بين المراكز عند نفس المستوى الوظيفي، والتي تعبر عن صفة الانتشار عبر الإقليم، فقد وجد تباين كبير ما بين المعدل المنظم لهذه العلاقات النسبية في كل من مخطط المنوفية ومخطط عسير، حيث تراوحت نسبة التباعد بين مراكز النمو عند نفس الفئات الوظيفية ما بين ١٥% – ٢٠ %، في أطار المقارنة بين مخطط المنوفية ومخطط عسير. وترجع صفة التقارب الملحوظ بين مراكز النمو والتنمية في مخطط المنوفية إلى تأثير العوامل الإقليمية التي يمثلها التراكم التاريخي للعمران في التجمعات القائمة مما أدى إلى التركيز الشديد والتقارب الجغرافي بين التجمعات العمرانية في المنوفية.

ب) من حيث العلاقات النسبية بين وظائف مراكز النمو ونطاقاتها التأثيرية، يلاحظ وجود تضخم هائل في النطاقات التأثيرية الخاصة بمراكز النمو والتنمية في مخطط عسير بالمقارنة مع مخطط المنوفية، حيث تراوحت مساحات نطاقات التأثير لمراكز النمو في مخطط عسير ما بين ١٣ – ٣٣ ضعف مساحات نطاقات التأثير لمراكز النمو المناظرة في مخطط المنوفية. وترجع هذه التباينات إلى تأثير اختلاف العوامل الإقليمية، حيث يسود في منطقة عسير صفة الانتشار والتباعد الكبير، بينما يسود في تجمعات المنوفية صفة التركز والتقارب.

ج) فيما يختص بالكثافة السكانية في النطاق ألتأثيري لمركز النمو، والتي تعكس طبيعة تأثير خصائص الانتشار العمراني للتجمعات القائمة بالإقليم، كونها نتاج عاملين إقليميين هامين هما: أحجام التجمعات العمرانية، ومعدل تقارب أو تباعد هذه التجمعات. في هذا الإطار، وجد أن الكثافات السكانية في النطاقات التأثيرية لمراكز النمو بمخطط المنوفية تختلف كثيرا عن الكثافات الخاصة بمخطط عسير، حيث تراوحت الكثافات الخاصة بالمنوفية ما بين ٢٠–٥٠ ضعف الكثافات المناظرة بمخطط عسير. ويرجع ذلك الاختلاف بين هذه الكثافات إلى الزيادة الكبيرة في الأحجام والكثافات السكانية ومعدلات التركيز بالتجمعات القائمة في مخطط المنوفية.

٧– منهجية مقترحة للثوابت والمتغيرات كموجهات لسياسات التنمية الإقليمية من خلال تحديد خصائص الوحدات التنموية الصغرى ومنظومات مراكز النمو والتنمية:

٧–١– الأسس والثوابت المبدئية:

– أن يتمتع الحيز الجغرافي للوحدة التنموية الصغرى بصفة التجانس من حيث الخصائص الطبيعية والبيئية ومظاهر السطح، وألا تتواجد عوائق طبيعية تحول دون التواصل بين أجزاء الوحدة التنموية.

– أن يتوافق التقسيم التخطيطي للوحدات التنموية مع نسق توزع التجمعات العمرانية عبر أرجاء الإقليم، بحيث تتضمن مجموعات مترابطة ومتواصلة من هذه التجمعات.

– أن يتوافق التقسيم التخطيطي للوحدات التنموية مع

التقسيمات الإدارية للوحدات المحلية المتضمنة، على أن تضم مجموعات من الوحدات الإدارية من نفس المستوى الإداري.

– أن تتمتع التجمعات العمرانية القائمة داخل كل وحدة تنموية صغرى بالتدرج النسبي في المساحات، الأحجام، الخدمات والأنشطة، ومقومات التنمية، بحيث تتوفر إمكانية توزيع الأدوار والوظائف التخطيطية بشكل متدرج يحقق في مجمله التكامل والاكتفاء الذاتي من ممكنات ومقومات التنمية.

– أن تتصف البنية السكانية للوحدة التنموية الصغرى بالتجانس والتوافق في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، وأن يتوافر بها الموارد البشرية التي تتميز بالكفاية والكفاءة لإدارة وتشغيل أنشطة التنمية .

– أن تتمتع الوحدة التنموية الصغرى بمساحات بكر مؤهلة للتنمية، وموارد اقتصادية متجددة وكافية لتلبية احتياجات النمو السكاني والعمراني، بحيث تحقق أسس واعتبارات التنمية المستدامة.

– أن تتمتع الوحدة التنموية الصغرى بشبكات بنية تحتية ذات كفاءة وكفاية لمتطلبات التنمية، وشبكة فعالة من الطرق والمواصلات تحقق الترابط والتواصل بين التجمعات بالوحدة التنموية.

٧-٢- عناصر المتغيرات المتفاعلة:

٧-٢-١- موجهات متغير الحجم السكاني للوحدة التنموية

أ) التغير باتجاه زيادة الحجم السكاني:

– توفير قاعدة سكانية ذات موارد بشرية وقوى عاملة قادرة على تنفيذ وتشغيل أنشطة التنمية والخدمات.

– زيادة حجم الطلب على المنتجات الاقتصادية والخدمات، ومن ثم زيادة العائد ورفع كفاءة وجدوى الاستثمار في مشروعات التنمية والخدمات.

ب) التغير باتجاه خفض الحجم السكاني:

– الالتزام بالحد الأقصى للطاقة الاستيعابية لعناصر الخدمات العامة والمجتمعية الذي يضمن كفاءة وجودة أداء الأنشطة الخدمية.

– الالتزام بالحد الأقصى للقدرة التصميمية لعناصر وشبكات البنية الأساسية الفنية، وشبكات الطرق والمواصلات، ومرافق النقل الإقليمية.

٧-٢-٢- موجهات متغير المساحة للوحدة التنموية:

أ) التغير باتجاه زيادة المساحة:

– توفير الاحتياجات المستقبلية من المساحات البكر المؤهلة للتنمية وتوسعة رقعة الموارد والإمكانات الاقتصادية بما يتوافق مع الأحجام السكانية المستهدفة للوحدة.

– التوافق مع اعتبارات وأسس استدامة موارد ومقومات التنمية وعدم استهلاكها ونضوب أصولها.

– نشر التنمية والسكان بهدف تحقيق كثافات عمرانية وسكانية منخفضة من أجل الحفاظ على جودة البيئة الطبيعية والعمرانية.

ب) التغير باتجاه خفض المساحة:

– خفض تكاليف إنشاء شبكات البنية الأساسية والمرافق والطرق والمواصلات، وتقليل تكاليف التنقل والنقل.

– تأمين القدرة على إدارة الوحدات التنموية، وتعزيز كفاءتها على متابعة ومراقبة مشروعات التنمية بفاعلية.

٧-٢-٣- موجهات متغير العلاقات النسبية بين السكان والمساحة (الكثافات):

أ) التغير باتجاه زيادة الكثافات:

– الوصول إلى الطاقات الاستيعابية القصوى لوحدات التنمية من السكان والأنشطة.

– الأخذ باتجاهات التنمية والنمو الرأسي للتجمعات العمرانية وتحجيم النمو والتوسع الأفقي بهدف حماية الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية على حدود هذه التجمعات (مثال الأراضي الزراعية).

– خفض مساحات النطاقات التأثيرية للأنشطة والخدمات، من أجل قصر مسافات التخديم، كوسيلة لخفض التكاليف الزمنية والنقدية للتردد على الأنشطة الاقتصادية ومواقع التسوق والخدمات.

ب) التغير باتجاه خفض الكثافات:

– خفض التركز السكاني لحماية التجمعات العمرانية من الاستهلاك والتدهور العمراني والبيئي.

– حماية الاتزان في البيئة الطبيعية للوحدة، والحفاظ عليها من مخاطر التلوث الناتجة من ارتفاع معدلات المخلفات والانبعاثات الناتجة عن أنشطة التنمية المختلفة (خاصة الأنشطة الصناعية).

– خفض التركز السكاني لتقليل معدلات استغلال واستهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (المياه الجوفية).

٧-٢-٤- موجهات متغير التنوع في هيكل القاعدة الاقتصادية للوحدة التنموية:

أ) التغير باتجاه التوسع في تنوع الأنشطة الاقتصادية:

– التنوع في الأنشطة الاقتصادية بالتوافق مع تنوع الموارد والإمكانات الاقتصادية بالوحدة بهدف تنويع فرص الاستثمار واستقطاب رءوس الأموال المستثمرة ذات التخصصات والخبرات المختلفة .

– التنوع في هيكل الاقتصاد لتحقيق التنوع في العرض من الوظائف ومن ثم التنوع في فرص العمل المقدمة بما يتوافق مع تنوع مؤهلات وخبرات قوى العمالة بالإقليم، والمتخرجين الجدد.

– التنوع والتعدد في الأنشطة الاقتصادية التي تمثل القاعدة الاقتصادية للوحدة التنموية بهدف الحد من المخاطر التي تحدث نتيجة عن التحولات السلبية الطارئة على بعض الأنشطة دون البعض الآخر.

ب) التغير باتجاه الحد من تنوع الأنشطة الاقتصادية:

– تعزيز التخصص الاقتصادي بالاستثمار في الموارد والإمكانات الرئيسية بالوحدة التنموية من أجل تعظيم الاستفادة من وفورات التخصص والتميز النسبي.

– تعظيم عوائد التخصص بما يتوافق مع التأصل التاريخي للأنشطة الرئيسية والاستفادة من الخبرات المكتسبة والمتراكمة في بعض الأنشطة دون غيرها.

– خفض التكاليف الاستثمارية المطلوبة لاستحداث مشروعات تنمية ترتكز على موارد جديدة لم تستثمر قبل.

٧-٢-٥- موجهات متغير التعدد والتنوع للمستويات التخطيطية الوظيفية لمنظومة مراكز النمو والتنمية:

أ) التغير باتجاه زيادة أعداد وأنواع المستويات التخطيطية الوظيفية للمراكز:

– التوافق مع التنوع الحادث في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لفئات السكان بالتجمعات القائمة بالإقليم، ونسبة هذا التنوع (حضر – ريف – بادية).

– التعدد والتنوع في الإمكانات والموارد بالقواعد الاقتصادية للتجمعات القائمة بالإقليم (زراعية – صناعية).

– التعدد والتنوع في مستويات الوحدات الإدارية المحلية داخل منظومة الإدارة المحلية على مستوى الإقليم.

ب) التغير باتجاه خفض أعداد وأنواع المستويات التخطيطية الوظيفية للمراكز:

– التجانس في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لفئات السكان بالتجمعات القائمة بالإقليم (تجمعات حضرية – تجمعات ريفية – تجمعات بدوية).

– التوحد والتخصص في الموارد والإمكانات بالقواعد الاقتصادية للتجمعات القائمة بالإقليم .

– قلة عدد مستويات الوحدات الإدارية والمحلية داخل منظومة الإدارة المحلية على مستوى الإقليم.

٧-٢-٦- موجهات متغير أعداد المراكز في كل مستوى تخطيطي وظيفي من منظومة مراكز النمو:

أ) التغير باتجاه زيادة أعداد المراكز:

– التوافق مع ضخامة مساحات الوحدات التنموية وكثرة أعداد التجمعات وسيادة صفة الانتشار الواسع والمتباعد للتجمعات القائمة.

– تبني سياسة التوسع في نشر مراكز النمو والتنمية لرفع مستوى الرفاهية عن طريق توفير كافة الاحتياجات من الأنشطة والخدمات لكل التجمعات القائمة حسب احتياجاتها الخاصة (تنمية مرتفعة التكاليف).

– تبني سياسات التنمية المبنية على توقعات تزايد الطلب وتعدد مصادره على الأنشطة والخدمات، على المدى القريب والبعيد.

ب) التغير باتجاه خفض أعداد المراكز:

– التوافق مع صغر مساحات الوحدات التنموية وسيادة ظاهرة التركز العمراني في التجمعات القائمة بالوحدة.

– تبني سياسة التركيز في توزيع وتوطين الأنشطة والخدمات، بغرض خفض تكاليف التنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

– خفض تكاليف إنشاء مرافق وشبكات البنية الأساسية، والطرق والمواصلات، ومرافق النقل الإقليمي.

– تبني سياسة التنمية وفق الاحتياجات المتدرجة مع الطلب المتوالد تباعا.

٧-٢-٧- موجهات متغير أحجام المراكز في المستويات التخطيطية الوظيفية من منظومة مراكز النمو:

أ) التغير باتجاه زيادة أحجام المراكز:

- التوافق مع خصائص نسق التركز والتضخم في التجمعات العمرانية القائمة بالإقليم.

- تبني سياسة التركز و"الاستقطاب" في توطين الأنشطة الاقتصادية والخدمات، بهدف الاستفادة القصوى من التكاليف الاستثمارية الواجبة في المرافق الأساسية والبنية التحتية والطرق والمواصلات.

- تبني توجه التعدد والتنوع في مقومات وعناصر الوظيفية الاقتصادية والخدمية للمركز بهدف تحقيق شمولية الدور المركزي ، ورفع درجة السيطرة والهيمنة التخطيطية للمركز على باقي التجمعات العمرانية القائمة.

ب) التغير باتجاه خفض أحجام المراكز:

- التوافق مع خصائص نسق التوسط ألحجمي، والتقزم أحيانا، خاصة في التجمعات العمرانية القائمة بالقطاعات الريفية والبدوية.

- تبني توجه خفض الأحجام وزيادة أعداد المراكز لتحقيق الانتشار الواسع لمراكز النمو، والمتخلل للتجمعات العمرانية عبر الإقليم.

- التوجه إلى خفض الأحجام وزيادة أعداد المراكز، من منظور تبني سياسة تعدد وتنوع التخصص الوظيفي للمراكز على المستويين الاقتصادي والخدمي.

٧-٢- ٨- موجهات متغير النطاقات التأثيرية للمراكز في المستويات التخطيطية الوظيفية من منظومة مراكز النمو:

أ)التغير باتجاه زيادة مساحات النطاقات التأثيرية ومسافات التخديم للمركز:

- التكامل مع نسق العمران المنتشر، واستيعاب أكبر قدر ممكن من التجمعات القائمة، بهدف توسعة القاعدة السكانية المخدومة.

- تعظيم مخصصات المركز من الموارد والإمكانات الاقتصادية الكامنة بأرجاء الإقليم.

- تعظيم مخصصات المركز من الموارد البشرية والقوى العاملة المؤهلة اللازمة لتشغيل مشروعات التنمية.

- الاستفادة القصوى من إمكانات البنية الأساسية وشبكة الطرق الإقليمية والمواصلات والنقل بالإقليم.

ب) التغير باتجاه خفض مساحات النطاقات التأثيرية وقصر مسافات التخديم للمركز:

- التكامل مع خصائص نسق العمران المتمركز، والتقارب الجغرافي بين التجمعات القائمة.

- التوافق مع محدودية إمكانات مرافق وشبكات البنية الأساسية، شبكات الطرق الإقليمية، والمواصلات والنقل.

- تقليص نطاقات التأثير والتسويق للقاعدة الاقتصادية بالمركز وما يتضمن من أنشطة إنتاجية، ومن ثم خفض تكاليف عنصر النقل، فيما يخص المكونات الأولية التي تنقل كمدخلات في عملية الإنتاج، أو المنتجات النهائية التي تمثل مخرجات سلعية تنقل إلى أسواق البيع.

- قصر مسافات التأثير والتخديم للمركز لخفض زمن وتكلفة رحلات التردد اليومي على مواقع العمل، مواقع التسوق، مواقع الخدمات الأساسية (مثال: الخدمات التعليمية).

المراجـــــع

١- د. إبراهيم صديق، د. رجب مغاوري "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقرية المصرية – دراسة حالة قرى محافظة المنوفية"، المؤتمر الثاني للتنمية الريفية – كلية الهندسة – جامعة المنوفية – ١٩٩٩.

٢- أ.د. أبو زيد راجح، د. محمود أمين وآخرون "العمران المصري – رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته حتى ٢٠٢٠ ".-المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ٢٠٠٧.

٣- أ.د. أحمد خالد علام وآخرون، "التخطيط الإقليمي" مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة – ١٩٩٥.

٤- أ.د. أحمد كمال الدين عفيفي، "نظريات في تخطيط المدينة وأقاليمها"، مطبعة رءوف – القاهرة – ١٩٨٣.

٥- د. خالد بن مطلق النفاعي،"التباين بين المناطق واستراتيجيات خطط التنمية في المملكة العربية السعودية" ندوة استراتيجيات التنمية الحضرية في المدن العربية – المعهد العربي لإنماء المدن – الرياض – ٢٠٠٠.

٦- د. سامي أمين عامر، "دور إقليم المدينة في تحديد الإقليم التخطيطي" رسالة دكتوراه – كلية الهندسة – جامعة القاهرة – ١٩٨٩.

٧- د. شفق العوضي الوكيل، "التخطيط العمراني: مبادئ – أسس – تطبيقات" – عالم الكتب – القاهرة – ٢٠٠٦.

٨- د. محمود أمين علي، "التجمعات الزراعية المستحدثة في المناطق الصحراوية المستصلحة" – رسالة ماجستير – كلية الهندسة – جامعة القاهرة – ١٩٩١.

٩- د. محمود أمين علي، "تأثير العوامل الإقليمية في صياغة سياسات التنمية بالمناطق الريفية والبدوية "، النشرة العلمية لبحوث العمران – العدد السابع – كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة – ٢٠٠٦.

١٠- د. محمود أمين علي، "أثر تنوع البنية الاجتماعية والاقتصادية في صياغة سياسات التنمية وأسس تخطيط المجتمعات الريفية الجديدة" – المؤتمر الرابع للتنمية الريفية – كلية الهندسة – جامعة المنوفية – ٢٠٠٣.

١١- "الإستراتيجية العمرانية الوطنية" – وزارة الشئون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية – ٢٠٠٠.

١٢- "الدراسات التخطيطية الشاملة لمنطقة عسير – التقرير الثاني" – وزارة الشئون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية – ٢٠٠٤.

١٣- "الدراسات التخطيطية الشاملة لمنطقة عسير – التقرير الثالث" – وزارة الشئون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية – ٢٠٠٤.

١٤- "التخطيط الإقليمي لمحافظة المنوفية : التقرير العام" – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – وزارة الإسكان والمجتمعات الجديدة – جمهورية مصر العربية – ١٩٩٨.

١٥- "مشروع التنمية العمرانية لقرى مركز مدينة السادات" – جمعية مستثمري السادات – محافظة المنوفية – جمهورية مصر العربية – ١٩٨٩.

16- Clark, David "Urban Geography", Johns Hopkins University Press, Maryland U.S.A, 1982.

17- Friedman, John & Alonso," Regional Policy: Readings in Theory and Applications", MIT Press, Massachusetts, U.S.A – 1979.

18- Golany, Gideon, "International Urban Growth Policies" A Wiley Interscience Pub., N. Y., U.S.A, 1978.

19- Mcloughlin, J. Brian, "Urban and Regional Planning-A System Approach" – F. A. Praeger Pub., N. Y., U.S.A, 1978.

20- Ratcliffe, John, "An Introduction to Town and Country Planning", Hutchinson Educational Ltd., London, U.K. -1974.

21-Richardson, H. Ward, "Regional Economics", University of Illinois, U.S.A – 1979